الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور –خنشلة–

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة:التاريخ

الرقم التسلسلي: ...../ك.ع.اج.ان/ ق ع ان/2023

السياسة الإدارية والاقتصادية الاستعمارية في منطقة الاوراس خلال فترة الحكم المدني (1871-1914)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماسترأكاديمي في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

من إعداد الطالبة: أمينة بوجزة

تحت إشراف الدكتور: عبد النور غريبة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ	الجامعة	الصفة
صالح كليل	عباس لغرور – خنشلة–	رئيسا
ياسين وادفلي	عباس لغرور – خنشلة–	مناقشا
غرينة عبد النور	عباس لغرور – خنشلة–	مشرفا

السنة الجامعية:1444ه/ 2023/2022م

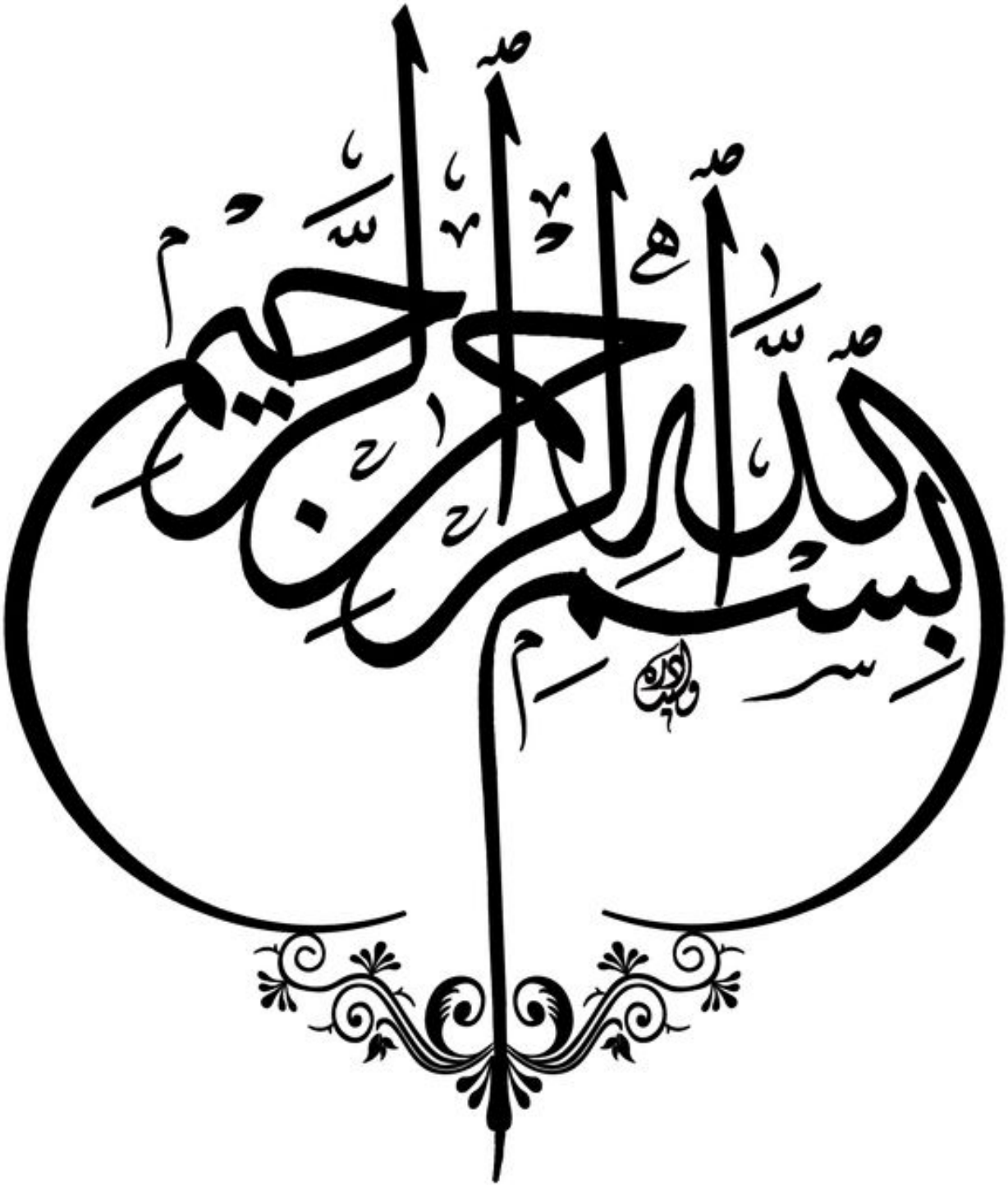
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بتحية تقدير وعرفان بالجميل إلى أستاذي المشرف "غرينة عبد النور" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه العلمية وإسراره على إخراج هذا العمل في أحسن صورة، فله جزيل الشكر والامتنان

وجزيل الشكر إلى الوالدين وإخوتي لما قدموه لي من دعم مادي ومعنوي والى كل من ساهم في مساعده لإنجاز هذه المذكرة

بوجزة أمينة

الإهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى، أسرتي الكريمة، أمي وأبي وإخوتي، صديقاتي،مشرفي المحترم

غرينة عبد النور

بوجزة أمينة

مقدمة

مثلت منطقة الاوراس كغيرها من مناطق الجزائر مجالا لسياسة التوسع الفرنسية، حيث قدم الفرنسيون إلى المنطقة خاصة بعد سقوط عاصمة بايلك الشرق قسنطينة سنه 1837، وربما يكون من البداية أن يتبادر إلى أذهاننا أن الاحتلال وقع، وان السكان لابد لهم أن يخضعوا لأمر الواقع، وأنهم لم يكونوا مواطنين كامل الحقوق فهم رعاية تابعين للدولة الفرنسية، ويتوجب عليها اخذ انشغالاتهم بعين الاعتبار، فقد ولدت من خلال تعرضي لهذا الموضوع أن أتعرض إلى سياسة الإدارة الفرنسية الإدارية والاقتصادية اتجاه منطقة الاوراس في الفترة الممتدة ما بين 1871م إلى غاية 1914م، وهي في تقدير فطره حساسة، ففيها قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة والتي سوقت للمبادئ الجمهورية وحقوق الإنسان، وأطلقت يد المستوطنين لتنفيذ سياستهم وطموحاتهم في الجزائر، خاصة أن هؤلاء بدؤوا يتغلغلوا في منطقه لأوراس خلال هذه الفترة.

أسباب اختيار هذا الموضوع:

الرغبة في اطلاعنا على سياسة المستعمر اتجاه منطقه الاوراس الاقتصادية والإدارية وذلك لما تتميز به منطقة الاوراس من مكانة تميزها عن باقي المناطق.

إشكالية الدراسة:

أما بالنسبة لإشكالية هذه الدراسة تكمن في الوقوف على أهم التغيرات السياسية والإدارية الاقتصادية التي طرأت على منطقة الاوراس خلال الفترة الممتدة مابين (1871م~1914م) ورصد أهم أثارها على الأهالي ومن بين التساؤلات الفرعية التي ينبغي الإجابة عليها ضمن الإشكال السابق:

- **ما طبيعة التنظيم الإداري الفرنسي في المنطقة؟**
- **إلى أي مدى حققت سياسة البلديات المختلطة أغراضها الاستيطانية؟**
- **كيف ساهمت التشريعات العقارية التي أصدرتها الإدارة الاستعمارية في استغلال اقتصاد المنطقة؟**

منهجية البحث:

للإجابة عن كل هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع، اتبعنا المنهج التاريخي العلمي، والمنهج التاريخي السردي لأنه الأنسب لموضوع الدراسة، والمنهج الوصفي لأنه يعتمد على التسلسل التاريخي للأحداث ووصف خصائص ومميزات المنطقة، كما انه يقوم بتميز وتحليل الأحداث للوصول إلى الهدف المرغوب فيه.

شرح الخطة:

وللإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات المبهمة اتبعنا خطه مقسمه كما يلي، مقدمه، ثلاثة فصول وفي الأخير خاتمه ومجموعه ملاحق التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

مقدمة:

ففي المقدمة قمنا بطرح الإشكالية وذكر دوافع وأسباب اختيار الموضوع والمناهج المتبعة ثم ذكر المصادر والمراجع المستعملة وذكر الصعوبات التي واجهتنا.

الفصل الأول: إلى الإطار العام لمنطقة الأوراس حيث بيننا فيه المعاني الدلالية لمنطقه الاوراس، وحددنا الموقع الجغرافي ثم ذكرنا المظاهر التضاريسية لها، وعالجنا أيضا الإطار البشري للمنطقة وحاولنا ذكر القبائل الأوراسية وإبراز التنظيم القبلي لها، كما عالجنا الإطار التاريخي وبين غزو احتلال المنطقة.

الفصل الثاني: التنظيم الإداري الفرنسي قبل اجتياح الاوراس، وتناولنا نمط الإدارة الفرنسية في الأوراس والتنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الاوراس، وعرضنا نموذج من البلديات المختلطة (باتنة المختلطة).

الفصل الثالث: فقد استعرضنا السياسة الاقتصادية الاستعماري في منطقة الاوراس وذلك لمحاوله معرفه نشاط الزراعي الاستعماري في المنطقة، وتطرقنا إلى الواقع الصناعي

والتجاري في منطقه الاوراس وحاولنا توضيح اثر هذه السياسة الاقتصادية على سكان المنطقة.

خاتمة: قد ختمنا بمجموعه من الاستنتاجات من خلال ما توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه،ووضعنا بعض الملاحق للتوضيح ثم قائمه المصادر والمراجع.

المصادر والمراجع المستعملة:

- تاريخ الأوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإداية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي1837-1954 إنتاج جمعية أول نوفمبر اعتمدنا عليه بشكل كبير في الجانب الإداري.

- عبد الحميد زوزو ثورة الأوراس1879،اعتمدنا عليه في التعريف بالمنطقة من حيث التسمية والجغرافية.

صعوبات البحث:

أما إذا تحدثنا عن الصعوبات التي واجهتنا فكل طالب تواجهه أثناء دراسته لأي موضوع وهي جملة من بينها.

- صعوبة التعامل مع المادة العلمية بسبب تضارب المعلومات والأفكار في بعض الأحيان.
- عدم القدرة على الوصول إلى المصادر والمراجع التي تناولت الموضوع.
- بعد المسافة بين المكتبات.

الفصل الأول:

الإطار العام لمنطقة الأوراس

الفصل الأول: الإطار العام لمنطقة الأوراس

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة الأوراس

المبحث الثاني: الخصائص البشرية لمنطقة الأوراس

المبحث الثالث: الاستيلاء الفرنسي على منطقة الأوراس وفرض سياسة استعمارية .

تمهيد:

لدراسة موضوع السياسة الإدارية والاقتصادية الاستعمارية في منطقة الأوراس، خلال فترة الحكم المدني 1871م/1914م، كان لابد علينا في بادئ الأمر إعطاء لمحة موجزة عن المنطقة. فاخترنا أن نقدم لمحة موجزة عن امتدادها الجغرافي وطابعها التضاريسي، كما كان لازم أن نتطرق إلى الخصائص البشرية للمنطقة حتى نبين الطابع القبلي والعشائرية لها, وكان لابد من المفيد أن نتطرق إلى التوسع الفرنسي بالمنطقة قبل سنة 1871م، حتى نربط الفترة التي نحن بقيد دراستها1871م/ 1914م وذلك لمعرفة السياسة الاستعمارية خلال هذه الفترة.

المبحث الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة الاوراس

1. أصل التسمية لمصطلح الأوراس

لقد وردت كلمة أوراس عند العديد من المؤرخين في فترات مختلفة، حيث أوردها بطليموس (Ptolémée) في القرن الثاني للميلاد باسم أودوس (Audus) عند بركوب (procop) المؤرخ البيزنطي في القرن السادس باسم (Mon avasuis)[1] ، وهي تسمية تطلق في أيامنا على ولاية من الولايات الجزائرية و قد اشتهرت المنطقة في العصور القديمة بأنها جبل يقطعه المسافر خلال ثلاثة أيام كاملة من السير، ولم يتم بعد تحديد المعنى الدقيق لهذه التسمية بصفة نهائية، بالرغم من العدد الكبير من الدراسات التي تناولته[2].

تعود تسمية الأوراس إلى القرن السادس ميلادي، فقد ذكرها البكري والإدريسي و ابن خلدون بهذا الاسم "**أوراس**" وعن هذه اللفظة طرحت فرضيتان الأولى لصاحبها لوتورنو (Le Tourneu) و التي تذهب إلى الاعتقاد أن أصل هذه الكلمة مشتق من كلمة أريزونة و التي تعني شجرة الأرز التي كانت تغطي جبال المنطقة في القديم، و الثانية لجورج مالي (Georg maly) أن أصل الكلمة يعود إلى كلمة بربرية[3]. أطلقها البربر على جبل جنوب خنشلة و تقل هذا الاسم من الجزء إلى الكل و أصبحت التسمية تطلق على كافة المنطقة المحيطة بالجبل[4].

---

[1] غرينة عبد النور، الأوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية "1840م،1939م" مذكرة الماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الآداب و العلوم الإنسانية (2009م، 2010م) ، ص 16.

[2] عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية الاقتصادية و الاجتماعية) (1837م، 1939م) ج 1، ص 13، 14.

[3] حليسي علي، التنظيم الإداري لبلديات المختلطة في الأوراس (1870م،1919 م) مذكرة ماجستير، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، تاريخ الاوراس، باتنة، 2014م،2015م، ص 2.

[4] أعمال الملتقى الوطني، الأوراس عبر التاريخ، طبعة 7، ص 221.

2. المجال الجغرافي الذي يشمله لفظ الأوراس:

يقتصر مبدئيا على رأس قمة مرتفعة في جبل رأس السردون **(Res eserdhoun)** و المعروفة أيضا باسم " إيغيل أوراس" الواقعة جنوب غربي خنشلة، ولكن هذا الحيز الجغرافي المحدد تطور مع مرور الزمن.

يطلق على المنطقة المحصورة بين باتنة و خنشلة شمالا و خنشلة و زريبة الواد شرقا، و زريبة الواد و بسكرة جنوبا، و بسكرة و باتنة غربا، تكون شمالا رباعيا بطول 100 كلم للضلع الواحد، أما إذا أطلقت منطقة الأوراس فإن المفهوم يتسع و يتجاوز التحديد الجغرافي الأول متتبعا انتشار الإنسان عبر مختلف الأزمنة خارج الكتلة الجبلية و امتداد أنماط حياته و عادته و لهجته الخاصة حتى الحدود التونسية شرقا، و نحو الشطوط جنوبا ، و إلى الحضنة شمالا و هي منطقة جبلية ضيقة المسالك وعرة السبل جاءت بين وسط صحراء الوطن في الجنوب و هضابه و سهوله في الشمال [1]. سوف نتتبع شتى التطورات التي طرأت على معيشة السكان ضمن هذا المجال، و نتعرف على تنوع التضاريس المنطقة و ترتبها على خصائص مناخها و مواردها المائية الهامة [2].

3. التضاريس:

وتحتوي منطقة الأوراس على مظاهر تضاريسية متنوعة تكاد تتجه في تكوينها من الجنوب إلى الشمال الشرقي و تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

[1] عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس، 1879م، ص 18.

[2] أسرذون : كلمة شاوية تعني البغل و لعل إطلاق هذه التسمية على القمة لأنها تشبه في شكلها رأس البغل.

المرتفعات الجبلية الغربية:

وتتشكل من جبل متليلي و أولاد سلطان و قمة ارتفاعه و جبل الشـــلعلع و متســـاوة، و أولاد سلام و أولاد عليا وبو طالب و تترك هذه الجبال فيما بينها سهو لا مثـــل ســـهل يلزمـــه وازنه ومنخفض وادي الشعير، و تعتبر هذه السهول و المنخفضات مـــن أخصـــب الأراضـــي الزراعية و أكثرها مردودية و نظرا لأهميتها فقد قام الاستعمار بالاستيلاء عليها و بـــين فيهـــا مراكزة الاستيطانية مثل مروانة (كوناي) و رأس العيـــون و واد المـــاء (بيرنيـــل) و ســـريانة باستور و نقاوس و طردوا سكانها إلى المرتفعات المقابلة لها و ظلوا في حرب مع هذه المراكز بالإضافة إلى منخفض شعبة أولاد سيدي سليمان و هـــذه كلهـــا صـــالحة للزراعـــة و تربيـــة المواشي[1].

- مرتفعات الأوراس الوسطى:

فإنها تتكون من الجبل الأزرق و احمر خدو و أريس و شليا و كاف و محمل بوعريف، وتطل كلها على خرائب تيمقاد الرومانية كما تطل جنوبا على بسكرة و خنقة سيدي نـــاجي و زريبـــة الواد.

- الأوراس الشرقي:

فيتألف من غابة ابن ملول و هي أكبر و أهم غابة في الأوراس بالإضافة إلى غابة كيمل و جبل وعدل[2].

[1] ثورة الأوراس (1335ه، 1916م) من إنتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد و حماية مآثر الثورة في الأوراس، باتنـــة، 1416ه، 1996م

[2] حداد مصطفى، ثورة الأوراس في 1916م (شهادة الدراسات المهمـــة) جامعـــة الجزائـــر، كليـــة الآداب، 1974م، ص ص 04،08.

4. السهول و المنخفضات:

تمتد في الجهة الغربية من الأوراس مجموعة من السهول سهل بلزمة وزانة ومنخفض وادي الشعير وهي أخصب الأراضي الزراعية و أكثرها مردودية في زراعة الحبوب و تربية الحيوانات و المواشي ثم سهل نقاوس إذ قام الاستعمار بالاستيلاء عليها نظرا لأهميتها[1].

5. المناخ:

يتميز مناخ منطقة الأوراس بالتباين بين الشمال و الجنوب، ففي الشمال يسود المناخ الشبه الجاف القاري، الذي يتميز بالحرارة صيفا و البرودة شتاءا يتلف كمية من الأمطار تتراوح بين 200 إلى 600 ملم سنويا، أما الجنوب فيسود المناخ الصحراوي الذي يتميز بالحرارة و الجفاف و لا تزيد كمية التساقط عن 200 ملم، و تنتشر أشجار السنديان و غابات الأرز على الهوامش الشمالية لكتلة الأوراس في حين أن المنحدرات الجنوبية ذات غطاء نباتي قليل إذ يتمثل في غابات الصنوبر الجبلي وأشجار العرعار و نبات الحلفاء[2].

6. الأودية:

تجري في منطقة الأوراس مجموعة من الأودية تتبع من جبال الأوراس و تصب في معظمها جنوبا أهمها، الوادي الأبيض، وادي عبدي، وادي لقصر، وادي العرب، وادي القنطرة، ثم وادي بلزمة ووادي بريكة[3].

---

[1] عبد الحميد زوزو، الأوراس، مرجع سابق، ص 19.

[2] إسماعيل خنفوق، دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844م. 1931م المشرق ص، فركوس، رسالة لنيل الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، قسم التاريخ و الآثار، كلية الآداب و العلوم الإنسانية 2010م، 2011م، ص 2.

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ص 26.

المبحث الثاني: الخصائص البشرية لمنطقة الأوراس

1. القبائل الأوراسية

يعرف سكان منطقة الأوراس في الوقت الراهن باسم الشاوية و ينحدر لفظة شاوية من اللغة العربية و تعني الراعي أو حارس الغنم أو البدوي الدائم الترحال بحثا عن مناطق للعشب و الماء الضروري لقطعان ماشية، فكان ابن خلدون ينطلق من هذا المنظور حيث يتحدث عن المصورين الشاوية المنتشرين في مصرفي قرى الصعيد الجزائري و كان أيضا يطلق التسمية على قبيلة زناتة التي يقول عنها "زناتة بالمغرب كانوا شاوية يؤدون المغارم لمن كان على عهدهم من الملوك".

و قد ذكر أيضا **Mormol** نقلا عن عبد الحميد زوزو، و هو مؤرخ إسباني عاش في ق 16 قبيلة زناتة وهوارة في مؤلف بعنوان "تاريخ إفريقيا"، و قال عنها إنها شاوية مستقرون في مرتفعات الأطلس الكبير وعلى ساحل **"تامنسا"** في مراكش ولكن لم ترد عند الإدريسي ولا عند البكري ولا عند المؤرخين السابقين آية إشارة من هذا القبيل [1]. ويذكر ابن خلدون في كتابه "كتاب العبر والديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"وفي جبار الأوراس هناك بعض القبائل العربية الهلالية التي انصهرت مع قبائل الشاوية و كذلك قبيلة الصراتة و الشرفة في كيمل[2].

أما المؤرخ أحمد توفيق المدني في كتابه "الجغرافية القطر" الجزائري فيؤول عنهم ما يلي وجبال الأوراس، هذه موطن فرقة عبيدة من كرام البربر (الشاوية) عليهم كل احتلال فلم يذل منهم أي منال[3].

---

[1] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق ص 46، .48.

[2] عبد الرحمان ابن خلدون، كتاب العبر ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العبر و العجم و البربر و من عاصرهم من ذوي السلطات الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، المجلد 6 قسم 11 ،(د.ن)،ص 48، 49.

[3] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر، دار البصائر، الجزائر، 2009م، ص 61 .

وعليه فإن أغلب سكان الأوراس ينتمون إلى العنصر البربري، ويعرفون باسم الشاوية فقد عرفوا خلال المعارف التاريخية القديمة والوسيطة قدوم موجات بشرية من العديد من الشعوب المختلفة مثل الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين والعرب فكان الاحتكاك والتعايش مع بعضهم غير أن طبيعة سكان الأوراس، وتنظيمهم القبلي والأسري الصارم حملهم على العيش قريبا من الغزاة دون الانصهار والاختلاط الواسع مع هذه الشعوب، و خاصة فيما تعلقا بالنسب والمصاهرة وأن أخذوا عنهم الكثير من القيم العادات والثقافات، وينقسم سكان الاوراس بدورهم إلى مجموعة من القبائل سنحاول ذكر أهمها:

- **أولاد عبدي:** إذا أردنا تحديد نسب و أصول قبائل أولاد عبدي فإن الروايات التاريخية بهذا الشأن مختلفة فالكولونال دولار تنبغ يرجع بينهم إلى الأصل العربي الشريف و يقول بعودتهم إلى أولاد هلال الذين جاءوا إلى المنطقة حوالي 1048 بينما يرى ماسكراي خلاف ذلك حيث يذكر أنهم خليط من السكان البربري ومعمرين من أصول رومانية وأخذوا العادات والتقاليد البربرية يقيمون في أمتان ومنعة وشيرو وتعتبر هذه الأخيرة عاصمتهم السياسية يقبع بها شيخ القبيلة و القاضي.
- **أولاد داود:** و يدعون التوالة يفطنون بالوادي الأبيض من أصل أمازيغي حياتهم تنصف بالبداوة تنقلاتهم منتظمة يسكنون الخيمة في موسم الترحال كما لهم مساكن قادة و قلاع[1].
- **بني بوسليمان:** شاوية بربر يسكنون أعالي واد شناوة حتى قمة شليا.
- **أولاد سيدي عيسى:** جدهم عيسى و يعتقد أنه قدم من القيروان توجد قلاعهم في قرى شناوة وتكوت .

[1] محمد محداي، الحركة الإصلاحية في الأوراس و دورها الثقافي والاجتماعي إبان الفترة الكولونيالية (1931م- 1956م) ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة باتنة الحاج لخضر 2010م، 2011م ص 28-30.

- **أولاد زيان** ، يتفق الباحثون على أصولهم العربية و يذهب دولار رتينغ إلى القول بنسبهم الشريف و أنهم وفدو من الساقية الحمراء حوالي 1500 م بقدوم جدهم سيدي زيان وينقسمون إلى الحوامد والقرارة وأولاد عامر، أولاد عبد الرحمان كباش.
- **أولاد أيوب:** لهم عدة أصول بعضها ينسب إلى العنصر العربي .
- **بني ملكن:** يسكنون جنوب جبل أحمر خدو يمتدون شمالا إلى الجنوب عين بن خليل.
- **قبيلة مشونش:** حيث تمتد واحة مشونش على الوادي الأبيض و يكثر بها النخيل بالإضافة إلى أولاد عنترة و قبائل أوجانة وقبائل لعمامرة وأولاد فضالة وبني فرح والصحاري وأولاد يوعون وأولا حيدوس وأولاد فاطمة و أولاد سلطان وقبائل أولاد سلام ويمكن أن ننوه أن أغلب هذه القبائل تعيش حياة نصف البداوة التي تفرضها الظروف المناخية كالبدور الفارخة في فصل الشتاء بالمرتفعات الجبلية مما يضطرهم إلى النزول إلى السفوح كما تضطر القبائل التي تقضي الشتاء في الجنوب إلى الصعود إلى المرتفعات الجبلية في فصل الصيف سعيا لتجنب لهيب السيروكو.

أما القبائل المستقرة فهي قليلة فقد سمحت ظروف بيئتهم الجغرافية الملائمة للزراعة إلى تحقيق حاجتهم نسبيا والاستقرار بها[1].

2. <u>التنظيم القبلي</u>

عرف الأوراس هذا التنظيم منذ القدم، و لازال ساريا إلى الآن رغم تطور الدولة الجزائرية الحديثة و يعيش من الأوراس حاليا عدد كبير من القبائل أو يكثر سكانها حسب غنى الأرض و خصبها و إن لكل قبيلة جمعية عامة تتكون من كل الذكور البالغين الذي يتفرغون عن جد واحد من مجلس يتكون من رؤساء العشائر برأسه شيخ القبيلة الذي يتخذ قراراته بعد استشارة أعضاء مجلسه الذي سمى بالشاوية "تاجماعث" أو " أقذوذ" و تتخذ القرارات بصفة

[1] محمد محدادي، مرجع سابق، ص 28-31.

ديمقراطية[1]. و له سلطة كبيرة و واسعة على مجموع فروعها و هو الذي يمثلها لـــدى القبائـــل الأخرى و يدافع عن مصالحها[2]. أو لعقد صلح بينهما ولكل قبيلة قانون عرفي يتكون من مواد لضبط المخالفات والجرائم و تعيين العقوبات لها مثل قانون " بنـــي عمـــران" المكتـــوب ســـنة 1940م و قانون أعراش دائرة أرسي القديمة جدا[3].

[1] محمد الصالح ونيسي، الاوراس تاريخ وثقافة، الطباعة العصرية للنشر والتوزيع، الجزائر 2007،ص20.

[2] محمد محدادي، مرجع سابق، ص 18.

[3] محمد الصالح ونيسي، مرجع سابق، ص 21.

المبحث الثالث: الاحتلال الفرنسي لمنطقة الأوراس وفرض سياسية استعمارية

بعد الاستيلاء على مدينة قسنطينة عام 1837 كان لابد من إخضاع وإحتلال الجنوب الشرقي من قسنطينة ومن ضمنه الأوراس فبعد تمركز القوات الفرنسية ببسكرة و تكوين معسكرها بلغها أن مقاتلي الأوراس يعدون العدة لمهاجمتها و تحرير المدنية و في 15 مارس 1944 خرجت قوات من الحملة بقيادة الدوق دومال[1]. من بسكرة متجهة إلى بوابة الأوراس الجنوبية قرية مشونش التي تجمع فيها الجاهدون من مختلف أعراش الأوراس وكانت المواجهة شديدة و خاربة ولكن تقهقرت قوات العدو أمام شدة المقاومة وقد تراجعت إلى بسكرة بعد تكبدها خسائر معتبرة وهنا أرى أن أثبتت ما ورد في تقرير أحد الجنرالات بخصوص سكان مشونش أنهم مرتبطون بأرضهم ومسكنهم وفلاحتهم ونخليهم ولا يستطيعون التنقل والترحال كقبائل الرحل.

بعد هزيمة الغزاة بمشونش، عاد الدوق دومال إلى بسكرة و ليلتحق بمعسكر الجيش الفرنسي بباتنة حيث وقعت في شهر مارس عام 1944 عدة هجومات على مقرات العدو مما أدى إلى إستنفار قوات القارة بالمنطقة التي توزعت على جهات كثيرة مما جعل الدوق دومال يسرع في العودة من الجنوب لإنقاذ معسكره بباتنة وقد شارك في هذه المعارك أربعة ألاف مقاتل من سكان المنطقة سهلين وجبلين خاصة قبائل الحراكنة وأولاد سلطان.

هذا بعد أن فشلت محاولة اختراق الأوراس من الجنوب أعيد النظر في إمكانية تعديل خطط الهجوم لاقتحام الأوراس وفي يوم 29 أفريل من عام 1845 تجمعت وحدات من مختلف

[1] الدوق دومال : إبن الملك لويس فيليب، كانت فترة حكمه لفرنسا من 1830، 1848 .

الأسلطة بمعسكر باتنة و بلغ تعدادها 5070 مقاتل وضفت تحت قيادة الجنرال بودو وبعد تنظيم هذه القوات في 1 ماي استعداد الانطلاق حملة الشمال وبعد المسيرة الرهيبة[1].

بساعات تمركزت القوة بوادي سودس قرب تيمقاد وفي اليوم الموالي واصلت زحفها على منطقة الشروف توالي سهل يابوس، بعد الإلتحام الكبير في جبل أم عشرة إستأنف القتال بكل ضراوة قرب الخرشف وبعد ذلك إنسحب المجاهدون إلى جبال الأوراس، و هنا طلب أعيان أولاد عبدي و أولاد زيان، وغيرهم الأمان وتم توقيع ذلك مع السلطة الفرنسية في ثنية الخرشف على الساعة الرابعة مساءا من اليوم الموالي واصلت الحملة مسيرتها حتى بلغت قرية المدينة وتمركزت في سهل العناصر حيث أقامت معسكر لها ونظمت وحداتها الهجومية لمحاربة بين وجانة وسكان بوحمامة وشليا وكميل واستطاعت إخضاع هذه الجهات قهرا و فرض على سكانها غرامة حربية كبيرة تدفع فورا و تقديم العلف للخيول والبغال لمدة شهر وبه مجازر رهيبة وحملة إبادة شاملة على سكان واد أبيض، طلب أعيان عرش التوابة الأمان، بعدما أدركوا أنهم معرضون لما تعرض إليه غيرهم من الأعراس الأخرى.

– توجه الحملة إلى وادي عبدي ، في يوم 14 ماي 1845 بلغ للقوات المتجمعة بمعسكر العناصر أن أعراش وادي عبدي وسكان نارا ومنعة خرجوا عن الطاعة و قرر العصيان، وعليه في 12 ماي إنطلق الجنرال بودو من معسكر العناصر متجها صوب وادي عبدي و معه العقيد هيربيون [2].

[1] محمد العيد مطمر، الإحتلال الفرنسي لمنطقة الأوراس 1844–1884، تاريخ الأوراس و نظام التركيبة الإجتماعية و الإدارية أثناء فترة الإحتلال الفرنسية من 1837–1954 دار الشهاب، باتنة الجزائر،(د.س)،ص 83.

[2] المرجع نفسه، ص 84.

الفصل الثاني:

الإدارة الاستعمارية في منطقة الأوراس خلال فترة الحكم

الفصـــل الثـــاني: السياســـة الإداريـــة الفرنســـية فـــي منطقـــة الأوراس 1861م/1914م

المبحث الأول: التنظيمات الإدارية أثناء فترة الحكم العسكري

المبحث الثاني: إعادة تنظيم الأوراس إداريا خلال فترة الحكم المدني

المبحث الثالث: التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في منطقة الأوراس

تمهيد:

اتسع الحكم الفرنسي للجزائر طيلة الأربعين سنة الأولى (1830م-1870م) بالطابع العسكري و كان الجيش هو المسير للبلاد سواء تعلق الأمر بالجزائريين أو بالأوربيين من إدارة الحاكم العام العليا إلى إدارة المكتب العربي القاعدية كان الجنرالات و العقداء هم أصحاب الكلمة الأخيرة، وقد برزت إلى جانبهم إدارة مدنية ولكنها كانت ثانوية ومحدودة المجال، كما ظهرت محاولات لدعم النظام المدني قبل 1870 و برزت صراعات أيضا بين الفرنسيين في تغليب المدني على العسكري أو العكس، و لكن النموذج بقي في يد السلطة العسكرية دائما إلى سقوط الإمبراطورية و ظهور الجمهورية الثالثة[1].

كما كانت الحملات الدعائية التي قام بها المعمرون في نهاية الإمبراطورية، قد زادت الطين بلة عام 1869، حينما اغتنمت فرصة اغتيال 27 جزائري في قافلة لقبيلة النمامشة بالقرب من الحدود التونسية تحت تصرف المكاتب العربية لتوجه إلى هذه الأخيرة إصبع الاتهام إلى تلك المكاتب، حيث وقع قتلهم من طرف السكريين أنفسهم، و كانت الحكومة الفرنسية قد أكدت عن خطأ اغتيالهم لأنهم في الحقيقة كانوا يدعمون المستعمر[2].

كان ضباط المكاتب العربية هدف للاتهامات و الشنائع من طرف المعمرين و من بين تلك الاتهامات ما قيل عنهم أنهم كانوا يعملون على الزيادة على ثروتهم على حساب الأهالي و أيضا أن المكاتب تشجع على اندلاع الثورات المحلية حتى ستطيع أنن تظهر في الميدان بمظهر عظمة انتصارها على تلك الثورات و نتيجة لضغوط المعمرين على حكومة الدفاع الوطني في " تور" بعد سقوط الإمبراطورية الثانية عام 1970م صدرت قرارات 24 أكتوبر تنص على تطبيق ما يلي:

---

[1] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1860-1900)، ج1، ص 57 .

[2] صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814ق.م/1962م)،ص ص213،214.

المكاتب العربية: جهاز إداري خاص أقامته الإدارة الفرنسية يهتم بشؤون الجزائريين و يهدف إلى ضرب الثورة.

- إلغاء النظام العسكري و المكاتب العربية وامتيازات رؤساء الأهالي.
- إنشاء محاكم الجنايات و إخضاع الجزائريين إليها.
- تجنيد يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية.

كما صدر في يوم 24 ديسمبر من نفس السنة، مرسوم إلغاء المناطق العسكرية وتحويل تلك المناطق تدريجيا بيد السلطة المدنية، وهذا معناه بسط نفوذ المعمرين على جميع مناطق التي كانت تخضع سابقا إلى سلطة المكاتب العربية، و في هذا الإطار قررت حكومة الجمهورية الثالثة أن يكون التمثيل البياني في البرلمان لكل ولاية جزائرية، ثم السماح للمعمرين الأوروبيين عام 1873م أن يكون لهم ممثل في مجلس الشيوخ الفرنسي لكل ولاية و في القضاء أصبحت المحاكم تشكل من الفرنسي فقط و تصدر الأحكام التي تراها تخرج المعمرين[1].

[1] صالح فركوس ، مرجع سابق، ص ص 213،214 .

المبحث الأول: التنظيمات الإدارية أثناء فترة الحكم العسكري

تزامن سقوط قسنطينة في أكتوبر 1837م مع إنشاء الإدارة الفرنسية لمديرية الشؤون الأهلية التي أسندت إدارتها للضابط بيليسي (Pillissier) من عام 1837م إلى 1839م و قد قام الحكم العام فالي بتعيين ثمانية زعماء من الأهالي لإدارة مقاطعة قسنطينة و لكن تحت سلطة الضباط الفرنسيين و أطلق عليهم ألقابا متنوعة عام 1838م و من ضمن هؤلاء أحمد بالأوراس، بلحملاوي بفرجيوة، أحمد المقراني بمجانة، بن قانة في بسكرة[1]. كما أراد الماريشال فالي تنظيم المنطقة و فكر في إدارة غير مباشرة، حيث رغب في جعلها مقاطعة شبيهة بمحمية تتولاها شخصيات متعددة لكنه في الأخير قرر إبعاد الزعامات الأهلية على تسيير قسنطينة وأسندت المهمة لقائد عسكري فرنسي مقيم بقسنطينة برتبة جنرال مقره قصر الباي وكان يرى أنه لا بأس من استغلال الإرث العثماني في المجال الإداري بتعيين رؤساء القبائل والأعيان الذين قبلوا الخضوع و العمل مع الفرنسيين[2]. وكان الفرنسيون بحاجة إلى هذه القيادات التي تعرف الأوطان و السكان و لها رغبة في الحفاظ على امتيازاتها السلطوية التي بإمكانها أن تسهل لهم تسيير مرحلة التوسع و الاحتلال كما وضح لويس رين الخدمات التي قدمتها تلك العائلات التي عينها القرار الصادر في سبتمبر 1838م بالقول " لم نكن بحاجة لا إلا رجال الإدارة ولا إلا موظفين، بل كباقي حاجة إلى حلفاء من ذوي الجاه و السلطان، أي إلى قوم يمكن بما لهم من شخصية و من حسب ونسب، أن يكونوا خير رسل لنا لدى الأهالي الذين استطاع الأمير أن يؤثر فيهم باسم الإسلام، و قد يكون من السحف بمكان أن تتوقع من هؤلاء

---

[1] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية، 1830م-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م، ص، 11،12.

[2] مختار هواري، نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني،دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،باتنة،2016-2017م،ص52.

الحلفاء الذين لم تكن تحلم بهم إذ عرضوا علينا فتح مناطق لم نكن نعرفها و لم تطأها أقدامنا من قبل ..."[1].

هكذا فقد تم تعيين بوعزيز بن قانة، من طرف الماريشال فالي في مطلع عام 1839م كخليفة للمنطقة الصحراوية لقسنطينة التي تمتد على كامل الزيبان الظهري و القبلي و الشرقي وقبيلة النمامشة الغرابة الرب الرحل الشراقة و الغرابة و قبادة أولاد جلال و سيدي خالد و أولاد زكري و تل صحاري الحضنة[2]. و قد جاء قرار تعيين على الشكل الأتي:

نحت ماريشال فرنسا الحاكم العام للمستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا، ونظرا للقرارات المؤرخ في 30 سبتمبر 1838م القاضي بتنظيم الحكم في إقليم قسنطينة الذي لبس لفرنسا إدارة مباشرة عليه نقرر ما يلي:

تعين السيد بن قدامة خلفا لفرحات بن سعيد ويدير المدن التالية:

بسكرة، فلياش، شتمة، سيدي عقبة، أوماش، بوشقرون، لشاتة، زعاطشة، فرفار، البرج، مليلي، قرطة، القنطرة، وكل القبائل المرتبطة بالمدن المذكورة أما الأوراس فقد اتصل قائده السابق سي محمد العربي بوضياف بالعقيد دونيقري وطلب منه الأمان فمنحه إياه وعينه على قيادة الأوراس في نوفمبر 1842، كما استغل الجنرال دو نيقريي حملته على تبسة سنة 1842م ليوطد النفوذ الفرنسي بها حيث قبل الانسحاب من تبسة في 03 جوان 1842م، للعودة إلى معسكره بالحراكتة، قلد أحمد بن عبد الواحد منصب قايد علي تبسة و بكارية و أوكس و محمد الطاهر

[1] مصطفى أشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1983،ص ص 60،61.

[2] صالح فركوس،إدارة المكاتب العربية والاحتلال في ضوء شرق البلاد،1871،1844،منشورات جامعة باخي مختار،عنابة،2009.

بن بلقاسم قائدا على عم أولاد سيدي يحي بن طالب و عمار بن الزين على كونفدرالية النمامشة و تلق كل واحد برنوس تسليم المنصب[1].

[1] مصطفى أشرف، مرجع سابق،ص 60،61.

المبحث الثاني: إعادة تنظيم الأوراس إداريا خلال فترة الحكم المدني

بعد سيطرة السلطة الاستعمارية على منطقة الأوراس في شهر مارس 1844م، أصبحت هذه المنطقة تمتد من جبال بوطالب والحضنة الشرقية غربا حتى حدود تبسة ومن وراء تبسة جنوبا إلى قسنطينة شمالا، و اعتمدت السلطة الاستعمارية بعد احتلالها للمنطقة تنظيم إداري صارم تولاه ضباط فرنسيون بواسطة مكاتب عربية لتكون واسطة بين الفرنسيين و السكان و كان هدف هذه المكاتب هو كسب بعض الأعيان ليعملوا بجانبهم بالإضافة إلى متابعة رجال الزاوية و إرهاقهم كان هذا النظام المتبع من طرف فرنسا هو أحد الدعامات الأساسية للسياسة الفرنسية في الأوراس[1].

و في أواخر أفريل من سنة 1845م سطر مرسوم يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا و تقسيمها إلى ثلاث مناطق و كانت منطقة الأوراس ضمن المنطقة 3 تخضع للحكم العسكري و بعد ذلك كون الحكم العسكري الذي كان متمركز بباتنة فروع له عبر منطقة الأوراس، و بعد ذلك قامت الإدارة الفرنسية بوضع حكام عسكريين على المنطقة منها مركز تازولت ويدخل تحت نفوذ السكان وادي عبدي ووادي الأحمر ووادي الطاقة ووادي الأبيض، في حين كان القسم الثاني حوز آريس خاضعا للحكم العسكري ببسكرة، وله فروع يتكون تحت قيادة ضباط برتبة نقيب ويشمل مكان جبل أحمد خدو سكان مشونش.

بعد أن نصب الحاكم العسكري في كل من تازولت تكوت بدأ البحث عن شخصيات وعائلات لها تأثير على السكان لسد إليهم مهام قيادية تخدم مصالح الاستعمار الفرنسي كما فعلت في مناطق أخرى، و نذكر بعض هاته العائلات التي لها نفوذ عائلة ابن قانة وكاو والتي كان نفوذها في بسكرة والزيبان، عائلة إبن شنوف وهو من قبيلة أولاد صولة قرب سيدي عقبة

[1] أعمال الملتقى الوطني "الأوراس عبر التاريخ في طبعته السابقة، الإقليم الأوراسي الإنسان و المجال عبر العصور" بين التاريخ و الأرشيولوجيا و الأنتربولوجيا، ص 222.

ونفوذها بالأوراس خنشلة[1], عائلة بوعكاز و هم من الصحراء و يعرفون بإسم النواودة، و نفوذهم بالصحراء عائلة بن الناصر و نفوذها خنقة ناجي و زريبة الوادي و كانت مهام كل من هؤلاء هو:

- _ تطبيق الأوامر الصادرة من الضباط العسكريين.
- _ مراقبة تحركات السكان وضبط سياستهم.
- _ استخلاص الضرائب بوسائل التهديد والقهر[2].

و قد اختاروا هاته العائلات بعناية فقد كان محمد من عائلة بلقاسم الذي توارثت القيادة و المشيخة منذ أواخر العهد العثماني فقد ولي بوضياف شؤون أولاد داود منذ سنة 1830م إلى نوفمبر 1878م، بعد عمه المسن سي محمد الهاشمي ليتولى هو القيادة ببني وجانة خلفا للقائد مصطفى بن شنازري الذي كان قد نقل إلى قيادة أحمد خدو بني بوسليمان بجنوب الأوراس في مكان سي الموهوب بن سي أحمد بن شنوف و في هذه الفترة بالذات كان محمد بن سديرة بن الشيخ العربي من عائلة بلقاسم قائدا على قبيلة الأعشاش.

أما الأوراس الغربي كان من نصيب محمد بلعباس الذي عين قائدا بتاريخ 9 أفريل 1846م و قد وعي هذا الأخير ما كان يتمتع به من نفوذ ديني بناحية وادي عبدي و وادي الطاقة و كان الطيب من عائلة بن ناصر قائد على جبل شرشار و هو بلعباس من حيث نفوذه الديني و انتماؤه إلى زاوية خنفة سيدي ناجي و كان هؤلاء القياد يعملون في إطار التقسيمات الإدارية التي أقامها الفرنسيون في هيئة شعب عسكرية بدوائرها و بملحقاتها الفرعية و ضمن دائرة باتنة تدخل قيادة الأعشاش وأولاد داود وأولاد عبدي و بن وجانة و تدخل ضمن دائرة بسكرة العسكرية قيادة بن سليمان و أحمد خدو في حين تتبع جبل شرشار دائرة خنشلة العسكرية

[1] محمد العيد ممطر، مرجع سابق، ص 224.

[2] المرجع نفسه، ص 224.

و كان هؤلاء القياد الذين اختارتهم الإدارة الفرنسية[1]. يتنافسون على النفوذ في أوساط القبائل و العشائر و كان لهؤلاء الطرفين سلاح مؤثر فبينما استعمل القيادة سلطتهم الإدارية الواسعة التي كانت مدعمة بالسلطة العسكرية التي لا ترحم أبدا حين كان رجال الدين يجدون في الدنيا سلاحهم الروحي القوي فقد كان رجال الإدارة يستغلون صلاحيتهم لإخافة منافسيهم بالرغم من الولاء الظاهري الذين كانوا يبدونه لهم وللسلطة الفرنسية كما كانت المراكز الصغيرة في منطقة الأوراس للطرق الرحمانية بخنشلة وعين البيضاء و أولاد داود محل مراقبة خاصة من طرف السلطة الفرنسية باستثناء زاوية الشيخ عبد الصمد في قيادة الأعشاش[2]. فقد منحت الإدارة الفرنسية لهذه العائلات ألقاب مختلفة، وحدت لهم مناطق نفوذ على العروش و كان ذلك بتاريخ 1870م و من هذه الألقاب القايد و كانت وظيفته تبليغ جميع القضايا التي تبرز في دواره فيما يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي، و يأتي بعد الخوجة حارس الفحص الذي يعمل تحت أمر القايد و يأتي بعد حارس الفحص الوقاف ويعين من طرف كل حاكم. وكانت السلطة الفرنسية قد عينت بتاريخ 1870م قيادا كالآتي:

_ أمحمد عباس: قائدا على أولاد عبدي و مقره منعة.

_ الميهوب بن شنوف: قائدا على بني بوسليمان ومقره تكوت.

_ مصطفى بن شنوف: قائدا على بني ملكم و السراختة والشرفاء وأولاد أيوب وأولاد عبد الرحمن أكباش وأولاد سليمان بن عيسى وأولاد ازرارة و مقرة مشونش أيضا.

_ الهاشمي بوضياف: قائدا على التواب و هو من عائلة أولاد بلقاسم و مقره العناصر بالمدينة[3].

عينت السلطة الفرنسية على رأس كل عرش من الأعراش "شيخا" ليكون واسطة بينهم و بين السكان و كان يتمثل دور هذا الشيخ في: تبليغ المعلومات ل "القايد" عن كل ما يتعلق بأوضاع

[1] عبد الحميد زوزو، ثورة الأوراس 1879م، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 1986م، ص 31.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

[3] محمد العيد ممطر، مرجع سابق، ص، 224

الشعب و كان هذا الشيخ ينفذ الأوامر التي يزودها بها القايد و كانت مهمته أيضا جمع الضرائب من مكاسب الأهالي[1]. و قد تطورت التنظيمات في الأوراس كما يلي:

من 22 جوان 1844م إلى أول فيفري 1847م كانت المنطقة تخضع للقيادة العسكرية العليا ثم تحولت إلى شعبة عسكرية استحدثت الدوائر المختلطة دائرة باتنة من 1846م إلى 1886م دائرة خنشلة 1873م بعدما كانت مركزا عسكريا يتبع دائرة باتنة و قد ألغيت في ما بعد سنة 1912م أما دائرة بسكرة قد تأسست سنة 1847م إلى غاية 1912م حيث ألحقت أجزاء منها بمناطق الجنوب و أجزاء أخرى بخنشلة بموجب مرسوم 1905م[2] .

وكانت العائلات التي اختيرت من قبل الإدارة الفرنسية توجه لهم عدة انتقادات فمثلا القايد سي محمد المسعود الذي كان مكلف بمهام واسعة في واحة أمدوكال فقد واجه صعوبة أمام قبيلة الصحاري و أولاد القايد أعلى (Helbeillon) دراج حيث أثار غضبهم نتيجة أخلاقه و اعتبر الجنرال الثاني في باتنة ب1846م/1947م حيالا للاستبداد و ميالا للقبائل لتي تقع تحت سلطته أما الهاشمي بن بوضياف قايد أولاد داود فقد قال عنه أحد الشهود أنه كان يشترط عليهم وليمة كل يوم في الوقت الذي كان الناس فيه يشترون النخالة طعاما لأولادهم كما قال عنه شخص من المعتقلين أنه خلال سنة واحدة اضطر إلى تقديم ولائم مع مراعاة مستلزمات ولائم القيادة و متطلباتها و أما بلعباس قايد أولاد عبدي فقد قيل عنه بأنه أفسق مخلوق فوق البسيطة [3]. و أن الصراع الذي كان بينه و بين عائلة إبن حيارة يرجع سببه إلى انتهاكه لحرمة هذه العائلة فرضا عن تحرشاته و سلب أعوانه لمن كان يعمل بمنجم تاغيت سيدي بلخير.[4]

---

[1] محمد العيد ممطر، مرجع سابق، ص، 224

[2] حليسي علي، مرجع سابق، ص، 43

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، 53

[4] المرجع نفسه، ص، 33

1. التنظيم الإداري الفرنسي لمنطقة الأوراس لحوز آريس

في مطلع القرن 1902م أعيد النظر في التقسيم الإداري المطبق تحت الحكم العسكري فقررت السلطة الفرنسية أن تؤسس إدارة مدينة بآريس لموقعه في وسط المنطقة و ثم نقل الوثائق من مركز تازولت إلى مركز تكوت إلى مقر الحيز إلى 14 دوار و كان الدوار يشمل على عرش أو عرشين أو أكثر على رأس كل دوار قايد و ذلك كالتالي:

- وادي الأبيض: لعلي مرشي.
- تنعنمين: علي بن عمار عثماني.
- إيشمول: بلقاسم بن
- وادي عبدي: الصالح خليف
- بوزينة: عبد القادر جبايلي
- شير: بلحاج بلقاضي بن محمد
- منعة: معمر معمر قالة
- وادي الطاقة: الصالح محية
- زلاط: أبو حفص بن شنوف
- كيمل: بلقاسم قربازي
- عسيرة: عمار بن خليف
- مشونش: الأشهل بن شنوف
- لولاشن: إبراهيم سي العابدي
- تاجموت: لعروسي طهراوي .

وسنتطرق بنوع من التفصيل إلى مهام التنظيم الإداري للحوز والدواوير.

هيكل الحوز: يأتي كل رأس الهرم الحاكم و يعمل تحت أوامره ثلاث نواب و كاتب عام ومترجم رسمي يشرف على مصلحة الصحة ومدير البريد ومسؤول عن الأشغال العمومية، وهذه العناصر، تعمل على تنفيذ مصالح الحوز الآتية:

- مصلحة الحالة المدنية.
- متابعة الحالة الأمنية.
- التوظيف و مصالح الموظفين.
- الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.
- الفلاحة و الشركات الاحتياطية.
- الحالة الصحية [1].
- الحالة المدنية.

هذه المصالح يشرف عليها الحاكم وهو المسؤول عنها أمام المصالح العليا التابعة للدائرة بباتنة ويتولى إرسال التقارير السياسية والإخبارية والإعلامية في كل شهر عن جميع التطورات تشمل ما يلي:

- الحالة الأمنية.
- متابعة رجال الزويا.
- الإنتاج الفلاحي.
- الغابات.
- الكوارث الطبيعية.
- –الحالة الصحية.
- الأجانب الحوز.

[1] محمد العيد ممطر، مرجع سابق، ص 227.

* الحوز، يقابل حاليا الدائرة .

هناك يقوم الحاكم بتقسيم المهام لنوابه فمثلا يكلف أحدهم بمتابعة جهة معينة أو مصلحة وواحد يكلف بالحالة المدنية أو الأمنية كما يقوم الحاكم أحيانا بجولات عبد الدواوير أو يكلف أحدهم في كل مرة بجولة في دوار معين و ذلك حسب ما يطرأ من مستجدات, ويعقد الحاكم اجتماعات دورية مع «القياد» بإنفراد مع بعضهم و هناك اجتماع رسمي يتم مرتين في السنة مع القياد و رؤساء الجماعات المحلية و يحضر هذا الاجتماع الكاتب العام للحوز و المترجم الرسمي و ذلك لدراسة الميزانية و الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية وتسجل هذه المداولات في دفتر رسمي خاص و تتخذ القرارات و ترفع إلى الدائرة ثم إلى الولاية كما يعقد اجتماع بالحوز تحت إشراف رئيس الدائرة عند زيارته يحضره الحاكم و نوابه والقياد كما يشارك حاكم الحوز في اجتماعات دورية بالدائرة و تارة بالولاية كما يوجد تحت تصرف الحاكم فرقة خاصة من يطلق عليها الدواوير.

2. هيكل الدوار

القايد، الخوجة، حارس الفحص (الشامبيط)، الوقاف[1].

من كل ما تقدم في التنظيم الإداري نلاحظ أن العائلات التي استهدفتها الإدارة الفرنسية بواسطتها تمكنت من التحكم في المنطقة لمدة طويلة، و كان يهدف هذا التنظيم إلى سيطرة واستغلال الشعب كما يكرس سلطة الأقلية الأوروبية على الأغلبية[2].

[1] محمد العيد ممطر، مرجع سابق، ص، 228

[2] المرجع نفسه، ص، 229

المبحث الثالث: التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس

1. السياسة الاستيطانية في الأوراس

بعد صدور القانون التشريعي الإمبراطوري في 22 أفريل 1863م، شرعت السلطات الاستعمارية تطبيقه في منطقة الأوراس بعد أربعة أشهر و لعل أسباب صدوره يتمثل في تهدئة القبائل نظرا للخطورة التي تهدد أراضيهم، و إعطائهم الأمل في استعادة ممتلكاتهم. غير أن هذا الموقف يعد جانب من الجوانب الخفية للسياسة الاستعمارية حيث زادت نشاطات للمستوطنين، و لعل الهيئة الإدارية التي ترعى مصالحهم، و تسعى للمزيد من تحقيق الأهداف المستوطنين و تتكون اللجنة من العميد (قائد الدائرة) حيث يمثل رئيس اللجنة نفسه إذ أن الأراضي أغلبها متواجدة بالمناطق العسكرية و من ضابط مكتب الشؤون العربية وممثل مجلس العمالة و ممثل أملاك الدولة و مصالح الغابات والاستعانة بلجنة مكلفة بإنجاز المهمة على مستوى دائرة باتنة برسم الحدود و تقسيم الأراضي بين الدواوير و إنشاء الملكيات الفردية[1]، كما نصت رسالة التشريع الإمبراطوري (06 فيفري 1863م) على ما يلي:

- أنه لن يكون لهذا القانون أي أثر رجعي.
- كما نصت المادة الثانية أن كل العقود المبرمة بين الأهالي و الدولة بخصوص الأراضي تبقى سارية المفعول، و في حقيقة الأمر أن القانون الإمبراطوري، لم يأت بجديد إذ أن الأراضي التي تمت مصادرتها غير قانونية، و كانت أغلبها ذات طبيعة عرش وتكمن مهمة اللجنة في:
- تعيين الأراضي للأملاك الدولة.
- تعيين أراضي تابعة للبلديات و الخواص.
- النظر في الطعون المقدمة من طرف الجماعة والأفراد.

[1] حليسي علي، التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 1870م/1919م، مذكرة مكملة للماجستير، ص 46 .

- مدة الطعن شهران يقدم للحكومة[1].

والجدير بالذكر لم يحدث أي رفض في الملفات المقدمة لدائرة باتنة، و حين قدم ملف قبيلة الحراكتة أنجز في ظرف قياسي حيث أرسل يوم 12 أوت 1863م حضي بالموافقة في29 أكتوبر 1863م، في حين تطلب ملفات أخرى مدة زمنية أطول، مثل ملف قبيلة الصحاري الذي دامت مدته أزيد من 5 سنوات و طبق القانون على القبائل ذات الاتصال بالاستعمار ووصفت تحت تصرف المستوطنين و ليأتي تاريخ 10 جويلية 1870م، حتى كان القانون الإمبراطوري قد تم تطبيقه على 13 قبيلة في دائرة باتنة و رافقت هذا القانون بعض الملابسات في تحديد و رسم المعالم الحدودية حيث اختلفت التغيرات مما جعل إسماعيل عوريات أثناء المداولات لملف قبيلة لحراكتة الوقوف على مقاصد الإمبراطورية[2]. فالنسبة له أن القانون لا يهدف إلى تثبيت الحدود الترابية للأراضي بين الدواوير و إنشاء الملكية الفردية، و لكن ما يمكن إبرازه بيد تقسيم القبائل إلى دواوير كما حدث لقبيلة أولاد بوعون إذ قسمت إلى دواوير مما خلق اختلالا توازنيا في البنية الاجتماعية إثر تطبيق القانون الإمبراطوري و هذا ما يهدف إليه حيث ركز على تفكيك البنية الاجتماعية للنظام القبلي و إضعافه، وإحلال النظام الإداري أساس الدوار والبلدية.

كما أسفر هذا القانون على عواقب وخيمة على أهل الأوراس، حيث نص القانون في المادة الثالثة « تأسيس الملكية الخاصة لصالح المستوطنين»[3]. ففي دائرة باتنة استحوذت مصلحة أملاك الدولة على ما يقرب من 60 هكتار من الأراضي الزراعية هذه العملية اجتاحت أيضا ميدان الأوقاف، إذ استحوذت الدولة على العديد من المساجد والحقول والمساحات

---

[1] عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية 1837م – 1939م، ج1، ص، 285

* باتنة : المعروفة سابقا (بات هنا) أسسها الفرنسيون، و هي تسمية أعطاها العرب الرحل، Batna avant1888

[2] حليس علي، مرجع سابق ، ص، 47 .

[3] عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص، 289 .

الزراعية حيث أعطي للجنة و تم تسليمها لأملاك الدولة في 20 ديسمبر 1870م ، منها مسجد شافع في جبل بوعريق ومسجد سيدي يحي بن زكري في بيت معافة و مسجد قرقوريا بأولاد بوعون، و قد تعدت إجراءات المصادرة إلى كل ما يملك هذه المساجد من مزارع و ممتلكات، و رغم كل هذه الإجراءات المجحفة في حق الأهالي إلا أن القانون حاول أن يحافظ على بعض التوازن ولو بصورة مؤقتة، و كان الهدف لربط الجزائر ربطا وثيقا بفرنسا، لذلك نجد أن المستوطنين كانوا غاضبين نظرا لما لمسوه من رسالة الإمبراطور حيث اتهموه بالميل العنصري الرأس المالي وسد الطريق أمام طموحاتهم وأصبحت تهدد أهداف الاستعمار نفسه .

وحين انتهت المرحلة العسكرية للغزو وجدت فرنسا نفسها في الجزائر أمام صعوبة جادة تمثلت في السؤال المحوري ما نوعية السيطرة في شمال إفريقيا؟ وما هي نوعية المستعمرة التي سوف تنتهجها؟ فالمستعمرة الجديدة ليست شيء جاف أو فارغ المحتوى بل هو عبارة عن أرض متواجدة بها كثافة سكانية معينة كما هو في أمريكا الشمالية أي أنها ليست كما هي في البداية (القرن 19) أي ليست مستعمرة استغلال كما هي في الهند و يلاحظ أن الوضعية في الجزائر وضعية جد خاصة حيث تتضح أهدافها و مشاريعها الحقيقية خاصة منها تتجسد في السياسة الفرنسية بالجزائر حيث نجد تعاطي السلطات الفرنسية و تجندها مع السياسة الإدماجية بنوع الفكر البرغماتي إذ بواسطة تطبيق هذه الفكرة المتمثلة في التجمعات الحضرية و المناطق الريفية و يعتبر العنصر الفرنسي عنصر فعالا[1] .

واستحدثت قانونا بلديا سنة 1881م، تشرح فيه بأن البلديات ذات الصلاحية تشبه البلديات المختلطة إلا أنها تختلف اختلاف طفيف في تمثيل الأهالي على مستوى المجالس البلدية و المشاركة في الانتخابات، خاصة ما يتعلق برئيس البلدية و تتواجد بالجزائر الشمالية 301 بلدية إذ تتربع على مساحة إجمالية 2708148 ه حيث يتجمع بها عدد السكان يصل إلى 2435.090 ساكن فالمواطنين الفرنسيين عددهم 681.909 إلا أن المستعمرة تتبرع على

[1] حليسي علي، مرجع سابق، ص 48 .

مساحة إجمالية تقدر ب 20868.877 ه ، و سكانها يصل عددهم 5978.8.33 ساكن، منها 727.865مواطن فرنسي و المقارنة بين هاتين المجموعتين من حيث العدد تؤدي مباشرة إلى التساؤل ماهو التنظيم الذي يجب إتباعه؟

هذه المساحة الشاسعة التي تمثل أكثر من 18 مليون هكتار لا تدخل في حسابات البلديات كما نورد مثالا عدديا أكثر حصرا حيث يعطينا إجابة عن 18.160720 ه تتواجد بها كثافة سكانية تقدر ب 3543743 ساكن حيث نجد المواطنين الفرنسيين عددهم يصل إلى 45956 مواطن، و يتواجد بمنطقة البلدية 28 ساكن على 100 ه من الفرنسيين في هذه المجموعة الثانية تمثل 1.3/100 ويمثل الكثافة السكانية في المثال الأول والثاني يمثل 19 ساكن في الكلم 81 ساكن في الكلم و نستنتج أن العنصر الأوروبي أقل كما نستنتج أن السياسة الإدماجية إلى حد الآن لم تعط دفعا لحياة النظام البلدي إذ نج أن الدستور المشروع سنة 1881م ذكر شروط الديمغرافيا على أرض تكون قابلة للتطور، و يجب أيضا البحث على المعادلة جديدة و هذه المعادلة مكونة من مجموعة الفرنسيين في المراكز الاستيطانية والأهالي و الدواوير القديمة تبقى مسيرة من طرف ضابط بلدي منتخب و يساعده مساعد في جميع المهام كي تساهم لجنة بلدية على رأسها إداري و مساعد يقوم بمهام البلدية و يقوم إداري البلدية و مساعده بتقديم العون للجهاز الغداري ككل[1].

و يتواجد في الجزائر في هذه المرحلة 78 بلدية مختلطة على مساحة قدرت ب 18160729ه، و يتمثل دور هذا التنظيم في ضمان حياة البلدية وإستمراريتها وفي الحقيقة تزيد الأهمية حين يعطي الجهاز الإداري ضمانات مسايرة حياة البلدية, فالبلديات المختلطة تمثل أكبر جزء من التراب الجزائري وهي مرتبطة أساسا بالمسار السياسي حيث يرافقه اهتمام جاد و مخطط و برنامج محدد و هيئة إدارية خاصة حيث ينشأ نوعية التنظيم سواء كان مرحليا أو على مدة طويلة ، لأن مرحلة الانتقال قد استحوذت وهي قادرة بأن تزول و تنتهي حيث تمثل

[1] علي حليسي، مرجع سابق، ص 49 .

أصعب مرحلة في مشروع الاستبطان وفي إحدى الوسائل و الآليات التـــي تجـــذب الســـكان و تحركاتهم . إذا ما هي البلدية المختلطة؟

إن مختلف المناطق الجزائرية تنقسم من جهة إلى مقاطعة عسكرية ومقاطعة مدنيـــة و إلى بلديات مختلطة و بلديات كاملة الصلاحيات هذه التقسيمات تعد بمثابة المراحل الهامة تمثل الحضارة والنموذج العسكري ويعد بمثابة النتيجة التي حققها الغزو والبلدية كاملة الصـــلاحيات تمثل نقطة الوصول و تجسد الحقوق المشتركة كما هو الحال في فرنسا، أما البلدية المختلطـــة فهي القاسم المشترك بين الاثنين و فترة التطور تعد آلية فعالة لتنظيم السكان والاستيطان معا و نقول أيضا أن البلديات المختلطة تؤسس في قلب المدينة اعتمادا على الخريطة للبلـــد، وتـــوزع توزيعا دقيقا بجانب البلديات كاملة الصلاحيات وهي قابلة للتوسيع والمضاعفة[1].

[1] حليسي علي، مرجع سابق،ص49.

الفصل الثالث:

السياسة الاقتصادية الفرنسية

في منطقة الأوراس 1871م/1914م

المبحث الأول: السياسة الزراعية الفرنسية في منطقة الأوراس

المبحث الثاني: السياسة الصناعية الفرنسية في منطقة الأوراس

المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة

المبحث الر ابع: **انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة**

تمهيد:

ركزت الإدارة الاستعمارية في سياستها على ضرب الجانب الاقتصادي للسكان المسلمين خاصة, وان الاستعمار كان مدفوعا بنزعة رأسمالية فاحشة وكان كثير من الساسة ومنظري الاستعمار ونخبة يسوقون فكرة أن تفقير المجتمع الأهلي لوحده يكون كفيلا بإخضاعه لإرادة السلطة الفرنسية، وركزوا بذلك على ضرب مقومات الاقتصادية للمجتمع الأهلي. فكيف كانت سياسة المستعمر الفرنسية الاقتصادية في منطقه الاوراس؟

المبحث الأول:السياسة الزراعية الفرنسية في منطقة الأوراس

1. السياسة الغابية

مما لا شك فيه أن منطقة الأوراس، بصفة خاصة ذات طابع جبلي ولذلك تلعب الغابة دورا مهما في حياة سكان الاوراس، ففي تقرير مرفوع للجنة التحقيق سنه 1879م ،جاء أن دائرة باتنة تحتوي على غابة مهمة، 20 ألف هكتار مغطاة بأشجار العرعار، وثلاثين ألف هكتار مغطاة بالبلوط، ومائة ألف أدواج، و 200 ألف هكتار يراقبها 20 حارس غابة تحت قياده نائب المفتش واثنان من الأهالي، وقد قدرها اوكتاف ديون 342572 هكتار تابعه للدولة، و 1897م هكتار تابعه للبلديات الخاضعة للقانون الغابي وهي بذلك مساحة هامة في المنطقة، أما غابات دائرة تبسة فهي بدورها تنقسم إلى قسمين يخضع القسم الأول لإدارة الغابات وتشرف على رعايتها إدارة المحافظة على الغابات ومقرها قسنطينه، القسم الآخر تحت مراقبه السلطة العسكرية وتخضع لإدارة الغابات غابة جبل السيف (2028 هكتار) وغابت جبل مستيري (الفيلم 2205 هكتار) وغابت جبل الأطوال (1272 هكتار) ومن أشجارها البلوط الأخضر الصنوبر الحلبي.

فقد رأت السلطات الفرنسية فيها موردا هاما وأدركت الأهمية الاقتصادية لها وأنها ستكون مصدر إيرادات كبيرة للدولة والأفراد وعليه أصدرت الحكومة الفرنسية سلسلة من القرارات والقوانين استولت من خلالها على الغابات لما كانت تمثله من فائدة اقتصادية كبيرة للكولون [1]. وعليه صوت الناطقون الرسميون باسم الجمهورية الثالثة وممثلوهم في الجزائر

1 مختار هواري ، نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871م–1916م، رسالة. دكتورة ،علوم التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة 2017،1م ص243–244.

بالتوالي على قوانين سنة 1874م وسنه 1885م وأخيرا على القانون النهائي لسنة 1903م إذا الترسانة القانونية التي تهدف إلى نهب أقصى عدد من الفلاحين[1].

- قانون 1874:

منذ قيامها صوتت الجمهورية الثالثة على قانون الغابات الأول الصادر في 17 جويلية 1874م مانحة الحق التام لجميع الطامعين في موارد التل، فكان هذا القانون يمس مباشرة اقتصاد الاعاليه الواهن لسكان الجبال مشكله تطبيقه المنهج تحديد إمكانية بقاء السكان داخل وقرب الأغطية الغابية [2], ونص القانون على أن يحضر لمده ست سنوات كل رعي في الغابات المحروقة وذلك ردعا للحرائق التي تضرم لأهداف رعوية، وتطرق القانون أيضا إلى ضبط سلسله القرارات التي سبق اتخاذها في هذا الشأن والمتعلقة بمختلف التدابير الاحتياطية، كما فرض على الأهالي خدمات إجبارية في مواقع الرقابة ودورات مختلفة الأشكال، وان ينصاعوا لكل حجز شخص يدعوهم لمقاومة النيران كل ذلك تحت طائله التعرض للعقوبة بغرامات ثقيلة وحبس [3].

- قانون1885:

اثر حرائق 1881م والطموحات اللامحدودة للوكلاء التجاريين بغايات البلوط والفلين, تم انتخاب هذا القانون دون مناقشه مثنى في خمسه ديسمبر 1885م نتيجة لذلك زيد من تفاقم سبل العيش للسكان وعرضوا أكثر من أي وقت مضى لأذى رجال الغابات ومساندیهم وهذا القانون يضم استغلال المراعي لاستصلاح الأراضي، وبموجبه أصبح كل قلع للأعشاب مستحيلا، مما يجبر حاملي سندات الملكية إلى التخلي عن مناطقهم بإرهاقهم بالمحاضر مثل ما يؤكد ذلك مقدم

[1] مختار هواري ، مرجع سابق، ص82.

[2] محفوظ قداش وجيلالي صاري ،الجزائر صمود ومقاومات 1830م-1962م تر:أو ذاتية خليل ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر2012م ص 177

[3] شارل روبير اجيرون، ج1 ، مرجع سابق، ص213.

بلاغ إلى لجنة الغابات لعام 1892م-1894م، أضف إلى ذلك تهديدات خطيرة تزداد على الغابات العمومية أو الغابات البلدية. من جهة أخرى سمح هذا القانون لشركات استغلال الغابات بإنشاء مصالحها الغابية الخاصة، فعمدت بدورها إلى سلب الجزائريين من أموالهم وأراضيهم عن طريق الغرامات المالية والمصادرة لإثراء خزائن الشركات [1].

- قانون الغابات لسنة 1903:

لم يكن هذا القانون سوى ترسيخا لسابقه بشكل عام مع بعض الاختلافات في التفاصيل لأن العقوبات الرئيسية لم تعدل باستثناء تخفيض نسب وقيم الغرامات وصار التشريع ينطبق من تاريخ صدوره وخاصة على الغابات الخاصة، وأية عملية اقتلاع تخضع بالخضوع مسبقا لترخيصات، وهذا القانون كان محل العديد من الإصدارات وأصبح بمثابة الكتاب المقدس لجميع من كانوا يسهرون على حراسه الغابات أو بالأحرى على ردع قسم كبير من السكان[2].

لقد كان تصور سكان المسلمين لاستخدام الغابة يختلف تماما عن تصور سكان أوروبا فقد كانت الغابة دائما منطقة رعي بالنسبة لسكان الجبال المستقرين حيث كانت الكثير من قبائل الرعاة يعيشون كليا من المنتجات الفرعية للغابة التي كانت تزودهم بالكثير من المواد القابلة للاستهلاك، كانت الغابة هي الحامية التي تغذي الإنسان والحيوان[3]. وهكذا نشب صراع حاد بين مربي المواشي ومصالح المياه، والغابات فقد أوضح حراس الغابات أن إنشاء مراكز "كورناي" قد دفع بثلاث مشاتي من دوار مروانة التي لا تتوفر على أي مرعى إلى اللجوء إلى الغابة، وكان مركز تامارا لحراس الغابة يضاعف من تغريمهم[4]. أن بمجرد حرث الأرض في

---

[1] جيلالي صاري ،تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830م-1862م)تر: قندوز عباد فوزية ، منشورات وزارة المجاهدين ،الجزائر 2010م، ص115.

[2] محفوظ قداش وجيلالي صاري ، مرجع سابق، ص 178.

[3] حسين بوزاهر ، العدالة القمعية في الجزائر المستعمرة 1830م-1962م، تر: بوجبة عبد المجيد ، د تر خونة ،الجزائر،2011م، ص 22.

[4] مختار هواري ، مرجع سابق، ص249.

غابه يوقع فاعلها تحت طائله تطبيق المادة 144، من قانون الغابات ،وهذا ما طبق من إدارة الغابات على المدعوين احمد محمد بن جلول وآخرون من قبيلة العامرة بخنشلة إذ حكم عليه بعقوبة 500 فرنك غرامه[1]، كما طبق أيضا على سكان بلزمة في عام 1903م، الصيانة من اجل إنشاء مستوطنات للمعمرين الأوروبيين على أراضيهم في مروانة (كورناي) وواد الماء (برنيل) وسريانة (باستور)، طرد سكان قبائل واعراش أولاد سلطان وأولاد بوعون وأولاد فاطمة وأولاد عوف والحليمية إلى غابات بلزمة هناك حولوا البعض منها إلى أراضي زراعية رعوية.

قد كثرت شكاوي أهالي الاوراس من حراس الغابات كما كان الحراس بدورهم يتهمون الأهالي باستنزاف الغابة، فشكلت لجنه من ستة أعضاء قدمت إلى المنطقة واقترحت في جانفي 1914م ما يلي :[2].

- إعطاء حق الانتفاع وتعيين مسارات تخصص لأهالي أولاد الشليح بلدية عين التوتة في غابات عرشهم
- تنفذ هذه العملية بواسطة الدفع نقدا أو تعويضا بأراضي تقطع من الغابات لعدم توفر أراضي الدولة.
- استعجال معرفه الأراضي الممنوحة لأهالي أولاد بوعود والتي ناظرت بالغابة
- انحازت هذه اللجنة على ما يبدو لحراس الغابات والمستوطنون, لما جعل الأمور بين الأهالي ومصلحة الغابات تتعقد حيث ازدادت بينهم الصدمات إلى حد الاغتيالات والتصفية الجسدية [3].

[1] حسين بوزاهر ، مرجع سابق ص 161.

[2] مختار هواري ، مرجع سابق ،ص 250.

[3] هواري مختار ، مرجع سابق .ص 250-251.

المبحث الثاني: السياسة الصناعية التجارية في منطقة الاوراس

1. التركيز الفرنسي على المنتجات الزراعية الصناعية

بمجرد احتلال الجزائر، ركز المستعمر الفرنسي الاستحواذ على اكبر المساحات من الأراضي الزراعية الجزائرية، واستغلالها استغلالا كاملا ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية، وكنتيجة طبيعية تطلب ذلك من المستعمرات الفرنسية إنتاج الموارد الضرورية التي يتم شرائها من طرف الفرنسيين من الخارج قبلا، اقترح أن تدخل الصناعة الجزائرية المحاصيل التي تفتقر لها البلد الأم (فرنسا) والمنتجات التي لم تكن منتجاتها كافية للاستهلاك الوطني الفرنسي مثل الحبوب، الزيوت وما إلى ذلك لأجل ذلك عملت إدارة الاحتلال الفرنسي على تامين مصالحها الاقتصادية من خلال العمل على توسيع وتوزيع منتجاتها الصناعية وتوسيع مصادر التموين بالموارد الأولية لتنشيط هذه المنتجات وتنويعها[1].

1.1. زراعة التبغ

يعد التبغ احد تلك المنتجات التي يجني منها المنتجون أرباحا طائلة وكان المستوطنون والسكان الأصليين يزرعونها حسب الرغبة وعلى نطاق واسع وقبل الاحتلال كان السكان الأصليون (الجزائريون) يزرعون نوعين من التبغ (التبغ الريفي التبغ العادي) ومن خلال هذا المنتج كانت بعض القبائل تتمتع بسمعة كبيرة في إنتاجه كما في منطقة خنشلة واولاد شبل في متيجة ومن هؤلاء جاء اسم التبغ (الشبلي)[2].

اعتبرت زراعة التبغ في ازدياد مطرد كان يمارسها قرابة 800 من الأهالي و2000 من الأوروبيين وفي سنتي 1875م و 1876م كانوا يحققون إنتاجا يتراوح بين 50 و 55 ألف

[1] حورية طبعة، السياسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870م-1954م، رسالة دكتورة ،تاريخ المعاصر، ادرار 2019م-2020م ص ص96-97.

[2] المرجع نفسه، ص 109.

قنطارا من التبغ ٢/٥ منه إنتاج عامل الأهالي، وبعد سنه 1880م لم يعد إنتاج الأهالي يزيد على 2500 قنطار إلا نادرا ويعتبر التبغ الأهلي أجود من التبغ الذي ينتجه المستوطنون الذين خصصوا له مساحات أرضية أوسع ولكنهم أولوه بعناية اقل من ما جعل المردود اقل من مردود الأهالي بالنصف والدخان أو التبغ هو من أهم المغروسات الصناعية يشمل نحو ٣٠٠٠٠ هكتار ويشغل بغراسته نحو 20 ألف مسلما و 2000 من الأوروبيين وينتج نحو 300 ألف قنطار في السنة.

2.1. زراعة القطن:

قام السكان الأصليون بزراعه القطن قبل الاحتلال الفرنسي وخلال فترة 1858م 1867م كانت زراعه القطن مزدهرة للغاية وخلال الفترة وكانت أسعار القطن مرتفعة من خمس إلى سبعة فرنكا الكيلوغرام الواحد، ولا يبدو أن زراعته تأخذ امتدادا كبيرا في الجزائر، لان الأراضي المناسبة لهذا المحصول تكرس لزراعة محاصيل الأشجار والأعلاف والخضراوات.[1] وتشجيعا لتطوير هذه الزراعة في الجزائر صدرت مراسيم بين 1953م 1859م منها مرسوم 16 أكتوبر 1853م ميم الذي ينص على تنظيم مسابقه لمنتجي القطن، كما صدر مرسوم إمبراطوري 25افريل1877م منح جوائز قيمة وتقديري للذين يصدرون منتجاتهم للخارج[2].

يقول م.أ.هاردي (M.A.Hardy) "أن مسألة القطن في الجزائر تهم رجال الدولة واقتصاديينا ومصنعينا .....ومن المعروف أن فرنسا الصناعية توظف سنويا حوالي 100 مليون فرنك من هذه المادة الخام وهي ملزمة بشراء أراضي ممتلكاتها الاستعمارية فإنتاج القطن في الجزائر هو النشاط الزراعي والصناعي لنا وغذاء لمصنوعاتنا وتجارتنا ووسيلة ثمينة للاستعمار والاستيطان في ممتلكاتنا في شمال إفريقيا" وعموما فان زراعه القطن لم تنجح كثيرا لان

[1] طبعة حورية .السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص111-112.

[2] عدة بن داهة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962،وزارة المجاهدين ،الجزائر 2008،ص ص 217-219.

انحطاط أسعاره بالأسواق العالمية قضى على غراسته قضاء مبرما رغم جودته ومشابهته بالقطن المصري[1].

3.1. الحلفاء

ادخل المستوطنون الزراعات التجارية الواسعة كالعنب الخمر والقطن، وغيرها ومنها الحلفاء التي تستخدم في صناعه السلال والسجاد والحصير وأيضا كأساس لعجينه الورق، كما تستخدم أوراق الحلفاء الطويلة والمستوية من قبل المستوطنون والعرب لبطانيات العلف والقش وكذلك لمختلف المجففات، التي يستخدمها العرب لصنع الحبال لربط حزم ا القمح والشعير التي تحملها وقت الحصاد ، وتشتغل القبائل الكثيرة العدد بقطع الحلفاء والإتيان بها لمراكز التصدير فالمحصول السنوي الذي يبلغ 150 ألف طنا يسلم كله لشركة استعمارية واحدة تكاد تستمدها عائله مستعمرة واحدة، وبأخذ العرب مقابل عملهم الشاق ثمنا زهيدا، بينما تبيع الشركة هذا المحصول للبلاد الأجنبية وخاصة للمعامل الإنجليزية بأثمان باهظة فتضع منها الأقمشة والورق[2].

[1] طبعة حورية ،السياسة الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص113.

[2] المرجع نفسه ،ص 113-114.

المبحث الثالث:تغيير نمط الإنتاج والاستهلاك والتعاملات التجارية وتأثيرها على سكان المنطقة.

كانت الأراضي قبل الاستعمار الفرنسي مفتوحة أمام الرعاة والمشاة غير أن الأمر تغير معه، إذ أصبحت قطعانهم خاضعة للرقابة الإدارية ولا تترك إلا إذا أخذت تصريح من الإدارة[1]. فتدهورت تربية المواشي، وصارت القطعان تنقص تبعا لنقصان الأراضي وذلك أن الأراضي صارت ملكا للاستعمار، إضافة إلى قانون الغابات الذي يمنع الرعي فيها فاخترق من جراء ذلك سكان المرتفعات الذين يعيشون أساسا من تربية الماشية[2].

كان المعمرون يتهمون سكان المنطقة بالخمول، وقلة النشاط الذي أوصل إلى حالتهم المزرية، و بالمقابل كان الأهالي ينظرون إلى أن سبب وضعيتهم التعيسة هو تدفق المستوطنين الذين سلبوهم ممتلكاتهم ودفعوهم إلى الشطوط والجبال والأراضي الرديئة الجافة، ويذكر سكان بريكة هجومات المعمرين عليهم في سكان 1904م، حيث طردوهم من أراضيهم السهلية خاصة عندما أنشئت بلدية بريكة المختلطة سنة، وأكثرها للمسلمين الجزائريين، أو وظفوهم بها الخماسة والأهالي هم الذين كانوا يعملون في الميدان عكس ما كان يروجه المستوطنون، وهو ما وقف عليه القائد الأعلى لدائرة خنشلة الذي اعترف انه وجد فقط معمرين اثنين بيدهم محراثا وان معظم أراضي المستوطنين كانت بورا بالمقابل كل أراضي الأهالي محروثة[3].

أما ما يشاع بأن فقر السكان المسلمين يعود لخمولهم مجانب للحقيقة بل إن السياسة الضريبية والمصادرة وتقلب الأحوال الجوية هي من قهرت السكان وجعلتهم يتعرضون للفقر

[1] مختار هواري ، مرجع سابق، ص 315.

[2] عدي الهواري ،الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي –الاجتماعي 1836م–1960م تر: جوزاف عبد الله ،دار الحداثة ،لبنان ,1983م، ص54.

[3] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص377.

والحرمان[1]. وكان هناك من المزارعين من لا يملك البذور وحتى موارد شركه الاحتياط ليس لها موارد ما يكفي للإقراض[2]. فأصبحت حياة الفلاحين رهينة بالاقتراض وكانوا يعيشون في تبعية تامة لنسق اقتصادي وضعه المستوطنون ليؤدي إلى مزيد من البؤس، وكانت الحياة اشد بؤسا بعد الانتفاضات التي شهدتها المنطقة سنه 1871م و 1876م و 1879م وما حدث بعد ثوره 1916م خير دليل حيث زاد تذبذب المناخ في تدهور الإنتاج الفلاحي لمده طويلة[3].

لقد استولى المستوطنون على أراضي الأهالي وكان القانون الفرنسي يخدمهم حيث يفرض على من لا يعترض للمصادرة الجماعية من الأهالي أن يقدم دليلا يثبت عدم مشاركته في الثورة وبالرغم من هذه الحجة فالفلاحون كثيرا ما تطبق على ممتلكاتهم الإدارة لشهادتهم، ويسمح للقبائل الموالية للاستعمار من ان تدفع ما يقارب خمسه الإنتاج فتعفى من المصادرة[4].

كان عدد الحماية بباتنة عشيه الحرب العالمية الأولى يمثلون نسبه 27 بالمائة من مجموع السكان، وكانت ظروف الخماس وضعية الانحسار التقليدي للفلاح الصغير الذي أنهكته الديون واضطر إلى أن يصبح مزارعا مؤجرا وشريكا لمالك أكثر يسرا، وكان الفلاح يوفر جميعا وسائل العمل والقطيع والبذور، وكان اجر الخماس يدفع بواسطة نسبة ثابتة من المحصول وتقطع منه التسبيقات اللاحقة والسابقة، وبالمقابل تميز مطلع القرن العشرين بظاهرة قيام الملكية الزراعية الكبيرة على حساب الملكيات الصغيرة خاصة في الأرياف حيث أنها منحت الملكيات الصغيرة وتم احتوائها استبعد ملاكها المسلمين الجزائريين الذين تحولوا إلى عمال أجراء وخماسين موسميين لصالح الكولون[5].

---

[1] مختار هواري، مرجع سابق ، ص 336.

[2] عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ،ص378.

[3] المرجع نفسه، ص374.

[4] أندري نوشي وآخرون ،الجزائر بين الماضي والحاضر ،تر:اسطنبولي رابح وأخرون ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1992م ص345-346.

[5] مختار هواري ، نماذج من القمع ...،مرجع سابق ص317.

زادت المساهمات الباهظة للحرب والحراسة القضائية والجماعية، والفرضية التي وقعت في ظل ظروف صعبه على الصعيد الاقتصادي في انخفاض الإنتاج كنتيجة طبيعية لمصادرة أدوات الزراعة وابسط وسائل الفلاحين حتى يجبر جميع المدنيين على دفع مساهمتها على وجه السرعة رغم التعليمات توصي بالسماح للفلاحين المجردين بإبقاء المحراث والثور الذي يسمح لهم بالعمل كخمسين حتى يتسنى لهم دفع الغرامات في اقرب وقت بعد أن باعوا مواشيهم التي كانت في غالب الأحيان وسيلة عيشهم الوحيدة[1].

كان الاقتصاد الجزائري قبل الفترة الكولونيالية، في إطار القبيلة اقتصاد الاستهلاك الذاتي يتم في الغالب داخل نطاقا القبيلة وكانت بعض التبادلات تتم مع الخارج على قاعدة المقايضة ولم يكن التداول بالعملية النقدية إلا على المستوى ضيق، لذلك كانت القبيلة مكتفيه ذاتيا [2]. غير انه تم تحطيم الفلاحين خاصة من خلال فرض نوع من المصادرة والضغوطات من طرف السماسرة واليهود والإقطاعيين الأوروبيين الكبار على الفلاحين أن يبيعوا لهم إنتاجهم الفلاحي والحيوان قبل الموعد وبأرخص الأثمان،وهو ما دفعهم للاقتراض بالربا من السماسرة، وعلى سكان الاوراس من المرابين وهذا ما كانت تشير إليه تقارير الإدارية خلال القرن 19 وبداية القرن العشرين وكان المرابون من التجار وأعوان الإدارة والمستوطنين وبعض التجار من منطقه القبائل واليهود يقدمون تطبيقات ماليه، فيقرضونها للفلاحين مقابل أضعافها بعد حتى جنين محصول الزراعي حيث تصل في الاوراس فائدة القرض إلى أكثر من سبعة أضعاف مقدار القرض الأصلي مما يصدر مالك الأرض الأصلي إلى بيع ما يملك ليرد مال الاحتكار[3].

[1] جيلالي صاري ، مرجع سابق،ص ص 63-64.

[2] مختار هواري ، مرجع سابق،ص 318.

[3] المرجع نفسه، ص318.

وهكذا أخذت الأسواق العامرة سابقا مثل سوق باتنة وبسكرة وخنشلة وبريكة ومروانة وعين التوتة والتي كانت تقام أسبوعيا مثل سوق ذراع الكاف (سوق الجمعة) التي يرتدها أولاد سلام وأولاد سلطان وأولاد عبد النور[1]. مهجورة أو تكاد وخلال انتفاضة الاوراس 1916م بقيت الأسواق في المنطقة مهجورة بسبب تأثيرات القمع، وأضيف إليها الكوارث الطبيعية وانتشرت بذلك ما جاء في المنطقة حيث حرث الفلاحون 25000 هكتار اقل مما حرثوه سنه 1916م، وساءت أوضاع سكان المنطقة ووصل الوضع الاقتصادي في الاوراس إلى قمة التدهور، وكانت المحاصيل صفر في سنه 1914م وفي سنة 1916م، تفاقم البؤس وحتى أن أسر المجندين من السكان المسلمين في الحرب العالمية الثانية تلكأت تجاهها الإدارة المحلية في ما يخص تسديد المخصصات اليومية إلى الأسر الذين أخذت فرنسا أبنائها للتجنيد، فلم تتلقى المنحة مثلا في بلديه عين التوتة إلا 121 أسرة من أصل[2]. 250 أسرة كانت تنتظر هذه التعويضات حسب مفتش البلديات المختلطة[3].فمعظم هذه الأسرة كان يعيلها أبناؤها الشباب, فكانت الإعدامات والغارات والتنشيط وإحراق المنازل وإفراغ مخازن الحبوب بهدف تجويع الشعب وحصار المجاهدين وإتلاف المحاصيل الزراعية من قطن وشعير ونهب للمواشي،سببا في توقف الحياة الاقتصادية بسبب القمع المفرط وأغرقت جميع الأسواق العامة طيلة سنه بعد الثورة وحكم على أزيد من 1200 شخص من سكان المنطقة[4]. وهكذا كان الاوراس والى غاية الحرب العالمية الثانية مهملا دون إصلاحات اقتصاديه أو اجتماعيه عاده تأسيس بعض شركات الادخار والقرض ولذلك غدا الاوراس والمناطق المجاورة له كله تحت رحمة المجاعات.

---

[1] مليكة قليل ،هجرة الجزائريين من الاوراس إلى فرنسا (1900-1930)،مذكرة ماجيستير ،تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر،جامعة الحاج لخضر باتنة 2008م-2009م،ص 88.

[2] مختار هواري ، نماذج من القمع . مرجع سابق ص 320-321.

[3] المرجع نفسه، ص ص320،321.

[4] يوسف مناصرية "وضع الجزائر إبان الحرب العالمية الأولى " ثورة الاوراس 1916م، ص455.

المبحث الرابع: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة

كانت للسياسة الفرنسية الاستعمارية، في الجزائر منذ الاحتلال سنه 1830م ثلاثة أهداف: صنع الجزائر الفرنسية بكل ما تعنيه من أبعاد، وطمس التاريخ والشخصية الجزائرية وإزالتها من الاعتبار،وقهر أي نوع من أنواع المقاومة التي يمكن أن تزعج امن فرنسا في الجزائر وقد استخدمت الأساليب والوسائل للوصول إلى أهدافها وركزت على توطيد الملكية الأرضية وجعلت من امتلاكها للأرض قاعدة للاستيطان، فمصادره الأراضي من مالكيها الجزائريين وتقسيمها على الأوروبيين أدت بالجزائريين إلى ضنك العيش، لذا فقد سلك العدد الأكبر من الأهالي طريق الهجرة فمن الصعب على الإنسان أن يترك أرضه لولا سياسة المستعمر الفرنسي[1].

وصاحبه سنوات الممتدة من 1866م إلى 1868م، كوارث طبيعية متعددة وفترات جفاف وانتشار الأوبئة مثل الكوليرا، والتيفوس رغم وجود مجموعة من المرافق الصحية، فادى ذلك إلى ظهور أزمة اقتصادية أخذت صوره مجاعة عامه بالجزائر سنة 1867م واستمرت إلى أواخر عام 1868م[2]. هذه السنة تعممت فيها الوفيات عبر الجزائر وخاصة بالمستشفيات والمعاقل والثكنات[3].

يضاف إلى ذلك الإجراءات التي اتخذت من طرف السلطات الفرنسية على سكان المنطقة الهادفة إلى تشجيع المحاصيل الزراعية التجارية، التي اعتبرت سنه 1860م منعطفا خطيرا، إضافة إلى إجبار السكان على دفع الضرائب نقدا عوض الحبوب، فكانت الهجرات الكبرى للجياع والمشرفين على الموت, إضافة إلى الجراد الذي اجتاح مناطق الاوراس واتى على الأخضر واليابس دفع بالفلاحين الجزائريين إلى مغادره أراضيهم التي أصبحت لا تفيدهم

[1] مصطفى الأشرف ،الجزائر الأمة والمجتمع ، تر :حنفي بن عيسى ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر، 1983م،ص 201

[2] خديجة بقطاش ،الحركة التبشيري الفرنسية في الجزائر 1830م-1871م،مطبعة دحلب ،الجزائر،1992م، ص205

[3] جيلالي صاري "الكارثة الديمغرافية في الجزائر (1867م-1868م)،الثقافة ،ع76، الجزائر، ص ،114

بشيء سوى أن تدفع بهم إلى الهلاك جوعا ونتيجة لهذه السياسة الاقتصادية الاستعمارية أصبح الجزائريون أصبحوا يعانون من الجوع والفقر والمرض بعدما فقدوا المصادر التي كانوا يقتاتون منها[1].

ويعد تاريخ 1871م كانت سنوات القهر والقمع والمجاعات والتشرد والتسلط الاستعماري، وكان الحل إما الهروب والهجرة والاعتصام بقلاع الجبال وإما خدمة الكولون، بالإضافة إلى الممارسات الاستعمارية التعسفية المختلفة من مصادره الأراضي إلى فرض الغرائم والضرائب الباهظة، إلى التدمير الشامل للعنصر الأهلي في كل مقوماته المادية والروحية[2] . وأدت القوانين العقارية والغابية فضلا عن عمليات المصادرة والحجز لأراضي الجزائريين، عقب الانتفاضات إلى تقلص القاعدة المادية التي كان يرتكز عليها المجتمع الجزائري فقد وجد الفلاحون أن ما بقي لهم من أراضي لم يعد كافيا لتلبيه الحاجيات الغذائية لعائلتهم والأهم من ذلك أنهم وجدوا أنفسهم ملزمين بدفع مستحقات ضريبية لخزينة الدولة[3] الفرنسية المحتلة [4] وكانت الإدارة الفرنسية الاستعمارية لا تتهاون في تحطيم كل من كان يقاوم الذوبان فيها من أفراد المجتمع الاوراسي والصحراوي.

[1] طبعة حورية ،السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص160.

[2] صالح فركوس إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر ،القافلة للنشر ،الجزائر2013م، ص216.

[3] صالح حيمر ،السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830,1930م، رسالة دكتورة ،علوم التاريخ الحديث والمعاصر ،باتنة ،2014 ص262.

[4] المرجع نفسه،ص 262.

خاتمة

خاتمة:

من خلال ما تقدم وصلنا إلى جملة من الاستنتاجات نلخصها فيما يلي:

- شكلت منطقة الأوراس بطابعها التضاريسي والمناخي وسطا يطرح كثيرا من الصعاب أمام ساكنيه، غير أنهم تدربوا من خلاله على الصبر والشجاعة، وربما ساعدهم أحيانا بالاحتماء بتضاريسه الوعرة أيام المقاومات.
- تميز الجانب البشري لمنطقة الأوراس بتنوع الأثنيات فهناك عرب وأما زيغ ومخلصون ،كما تميزت أيضا بانتشار النظام القبلي ومبدأ الصفوف وبقدر ما سمح ذلك لمقاومة الاستعمار.
- لقي الوجود الفرنسي في المنطقة رفضا من السكان سواء كان ذلك أيام توسع الجيش الفرنسي، أو بعد احتلال المنطقة إذ أنها لم تصل إلى باتنة وبسكرة إلا في سنة 1844م مستعينة ببعض الأعيان.
- حاولت السلطات الاستعمارية تنظيم إدارتها الاستعمارية في المنطقة ولما كانت بحاجة إلى تعزيز وجودها في المنطقة، استعانت بالقيادات الأهلية كمحطة ظرفية، والعائلات التي لها نفوذ في المنطقة.
- عملت المصادرات والغرامات المتعددة التي فرضت على سكان المنطقة بغير وجه على إفقارهم وبالمقابل منحتها الإدارة الاستعمارية للمستوطنين أو لفائدتهم فاستغلوها سيطا لتعذيب المسلمين.
- التنظيم الإداري للبلديات المختلطة سياسة تنظيمية جديدة خدمة لمصالح الفرنسية، وأنهما عاتق الأهالي وجردتهم من أبسط حقوقهم الإنسانية المتمثلة في نزع الأراضي.
- بواسطة هذا التنظيم استطاعت أن تزيد من ثراء المستوطنين وإفقار الأهالي، وأسست مراكز استيطانية في بداية الأمر ومع مرور الوقت، يرقى المركز الاستيطاني إلى بلدية مختلطة أكثر شيعة من ناحية المساحة على حساب الأهالي.

- انتهجت فرنسا في منطقة الأوراس سياسة اقتصادية استعمارية متعددة الأوجه، وذلك من أجل تحقيق أهدافها والاستحواذ عل. الثروات وخيرات المنطقة، حيث أصدرت الإدارة الفرنسية ترسانة من التشريعات والقوانين الخاصة بقطاع الغابات تخدم مصالحها ومشاريعها الاستيطانية ، واستعمالها كأداة من أدوات السلب والاستغلال الغالي فاستحوذت على قطاع الغابات وحرمت السكان من الرعي في هذه الأماكن ،كما فرضت عقوبات وغرامات ضدهم مما زاد بؤسهم.
- وهكذا أصبح الأوراسي يعيش في الفقر والبؤس والحرمان من أرضه وزراعتها وصناعته وتجارته وابعد إلى الأماكن القاحلة فتحتم عليه إنا أن يقاوم هذه السياسة أو الهجرة والخروج من المستعمرة وهكذا اقتضت الضرورة إلى البحث عن لقمة العيش في مكان آخر بالنسبة للعدد الكبير من الجزارين الذين أصبحوا عاطلين عن العمل بعد حرمانهم من الأراضي التي كانوا يقومون بفلاحتها وزراعتها.

الملاحق

الملحق رقم 01: تمثل أهم القبائل الرئيسية الاوراسية خلال القرن 19م.

المصدر: حليسي علي،مرجع سابق.

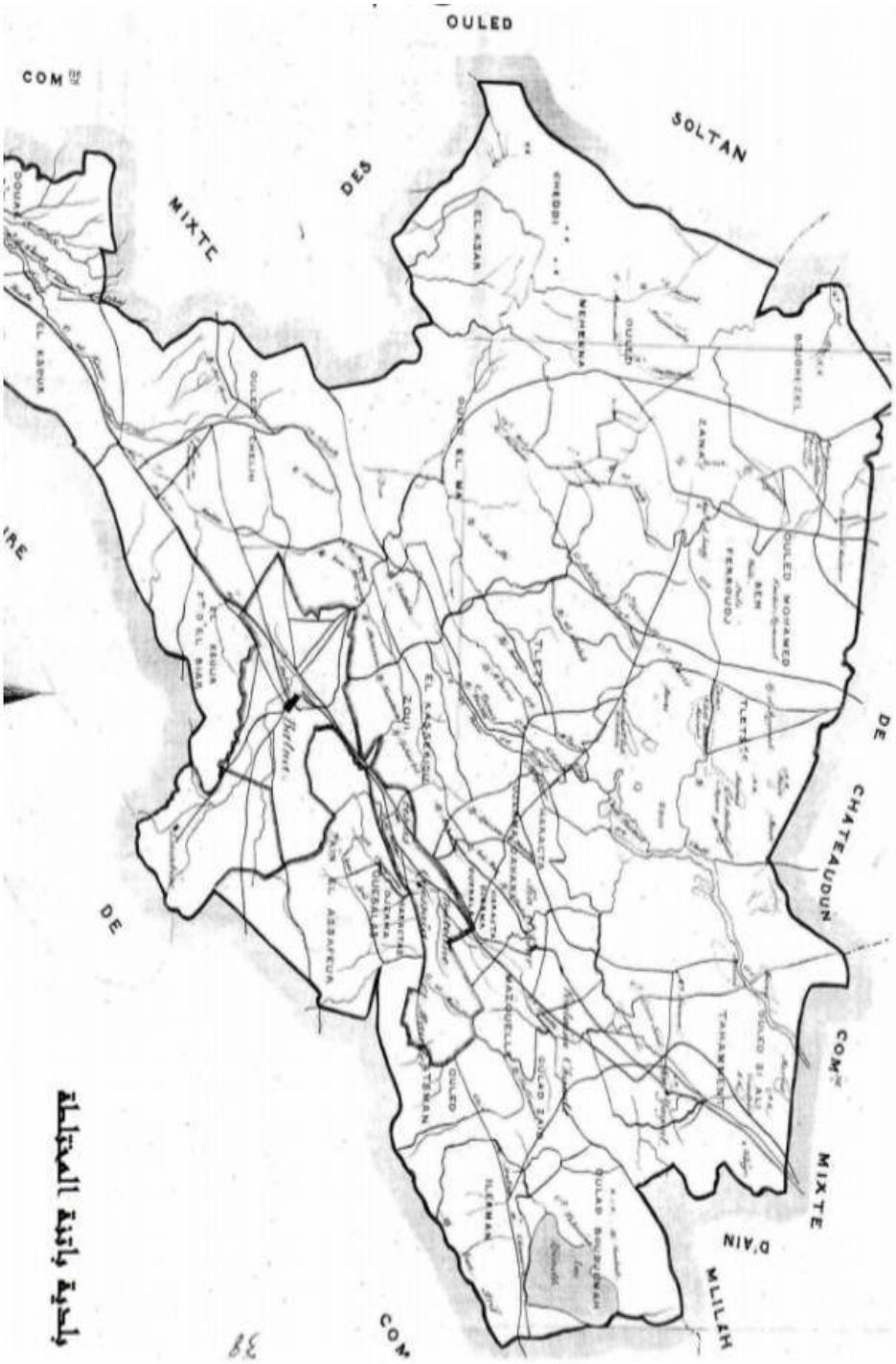

الملحق رقم 02: بلدية باتنة المختلطة.

المصدر:حليسي علي،مرجع سابق.

ملحق رقم 04: صورة لشارع ببلدية باتنة المختلطة

المصدر:WWW.galica

دوار	المساحة	السكان	الضريبة	الأراضي الزراعية	ضريبة الحرب	مساعد الأهالي
دوار اولاد سي علي تاحمامت	16.64326	1115	9418.52	6092315	37.818.90	عمار بن سي علي
دوار حراكتة المعذر	13770	1.527	11.847.97	4500	5214388	قايد بوجمعة الحاج
دوار حراكتة جرمة	12014	687	732372	4000	——	1)خليفة بن مسعود. 2)سي محمد صالح بن سي محمد.
دوار عين لقصور	5922	1.297	770119	4400	——	محمد سي محمد ثم علي بن الطيب
دوار البريكات	8897	1.044	4370.16	2700	——	خليفة بن محمد
دوار ثلاث	11395	692	801596	3500	26.10872	العيد بن زايد محمد العيد بن مسعود
دوار اولاد محمد بن فروج	17.552	1.049	7.342.14	7656	——	حمو بن فرحات
دوار زانة	6691	556	5985.15	2691	——	ربيع بن سعيد
دوار بورزل	9981	310	324831	6175	——	منصر بن الشريف أخو العيد بن علي
دوار اولاد مهنة	10.338	1.086	9834.48	6285	——	حمو بن عبد الله
دوار لقصر	4.44	734	5.402.55	3.949	——	العيد بن الشريف
دوار شيدي	10.336	776	2.970.91	7760	——	المدالي بن العمري
دوار واد الماء	157.52	1.333	11.85450	5001	——	
دوار اولاد اشليح	22.248	2.207	1354478	7179	——	الهاشمي بن سي السعدي محمد بن وعلال
دوار لقصور	18577	1.897	6072.04	2000	——	

الملحق رقم04

المصدر: حليس علي،مرجع سابق.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- المصادر:

1. **ابن خلدون عبد الرحمان،** كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم وما عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، مجلد٦، القسم.

ب- المراجع:

1. **اجيرون شارل روبيل:** الجزائريون المسلمون وفرنسا ١٩٧١م-١٩١٩م، ترجمة حاج مسعود الكلي ،ج١، دار الرائد للكتاب ،الجزائر، 2007م.
2. **الأشرف مصطفى:** الجزائر الأمة والمجتمع تر:حنفي بن عيسى ،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983م.
3. **أعمال الملتقى الوطني** "الأوراس عبر التاريخ في طبعته السابعة، الإقليم الاوراس الإنسان والمحال عبر العصور بين التاريخ والانثروبولوجيا .
4. **بقطاش خديجة:** الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830م-1871م مطبعة دحلب، الجزائر، 1992م.
5. **بن داهة عدة:** الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي **للجزائر، 1830م-1962م،** وزارة المجاهدين ،الجزائر، 2008م.
6. **بوعزيز يحيى :**سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985م
7. **ثورة الاوراس:** 1335ه-1916م، من إنتاج جمعية أول نوفمبر وحماية مآثر الثورة في الاوراس، باتنة 1416ه-1995م.
8. **زوزو عبد الحميد:** الاوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي (التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 183م7-1939م ج1 تر: مسعود حاج مسعود، دار خونة، الجزائر2005م.

9. **زوزو عبد الحميد:** ثورة الاوراس 1879م ،طبع المؤسسة الوطنية للكتاب، شارع ويـــرون يوسف، الجزائر 1986م.

10. **سعد الله ابو القاسم:** الحركة الوطنية الجزائرية 1860م–1900م.

11. **صاري جيلالي:** الكارثة الديمغرافية فـــي الجزائـــر 1867م –1868م، تـــر : عمـــر المعراجي (ص.خ) منشورات ANEP الجزائر 2008م.

12. **صاري جيلالي:** تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830م/1962م تر: قندوز عيادة فوزي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008م.

13. **الصالح محمد ونيسي:** الاوراس تاريخ وثقافة ،الطباعة العصـــرية للنشـــر والتوزيـــع، الجزائر، 2008م.

14. **فركوس الصالح:** المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفنيقين إلى خروج الفرنســـيين 814 ق م –1962م.

15. **فركوس صالح:** إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنســـي للجزائـــر ،القافلـــة للنشـــر ،الجزائر،2013.

16. **المدني احمد توفيق:** جغرافية القطر الجزائري، دار البصائر، الجزائر، 2009م

17. **نوشي أندري وآخرون،** الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح وآخـــرون ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1992م.

18. **الهواري عدي:** الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830م–1960م، تر: جوزاف عبد الله، دار الحداثة، لبنان 1983م.

ج–<u>الرسائل الجامعية</u>:

1. **حليسي علي:** التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في الأوراس 1870م–1919م، المشرف: قريزي علي مذكرة ماجيستير في تاريخ الحديث والمعاصر. قسم التـــاريخ، كليـــة العلـــوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة 2014 م–2015م.

2. **حنفوق اسماعيل:** دور الطرق الصوفية في منطقة الأوراس 1844م-1931م، المشرف: صالح فركوس، شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ،الآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2010م-2011م.

3. **حيمر صالح:** السياسة العقارية في الجزائر1830م-1900م، دكتورة، علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة 2013م-2014م.

4. **طبعة حورية:** السياسة الاقتصادية الاستعمارية في عمالة قسنطينة 1870م-1954م، رسالة دكتورة، تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة ادرار 2019م-2020م.

5. **عبد النور غرينة:** الاوراس في الكتابات الفرنسية إبان الفترة الكولونيالية 1939م-1840م المشرف: ميلود زيدان ،مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية 2009م-2010م.

6. **قليل مليكة:** هجرة الجزارين من الاوراس إلى فرنسا1900م-1930م ،مذكرة ماجيستر، تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة2008م-2009م.

7. **محدادي محمد:** الحركة الإصلاحية في الاوراس ودورها الثقافي والاجتماعي إبان الفترة الكولونيالية 1931م-1956م مذكرة ماجيستر، في تاريخ الاوراس الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010م-2011م.

8. **هواري مختار:** نماذج من القمع الإداري الاستعماري تجاه بعض القبائل في الجنوب القسنطيني 1871م-1914م رسالة دكتورة، علم علوم التاريخ الحديث والمعاصر جامعة الحاج لخضر باتنة 2016م-2017م.

د- **المقالات:**

1. **مطمر محمد العيد:** الاحتلال الفرنسي لمنطقة الأوراس ،184-1884م ،تاريخ الاوراس ونظام التركيبة الاجتماعية والإدارية أثناء فترة الاحتلال الفرنسي من 1837م-1954م، دار الشهاب، باتنة، الجزائر.(د.س.ن).

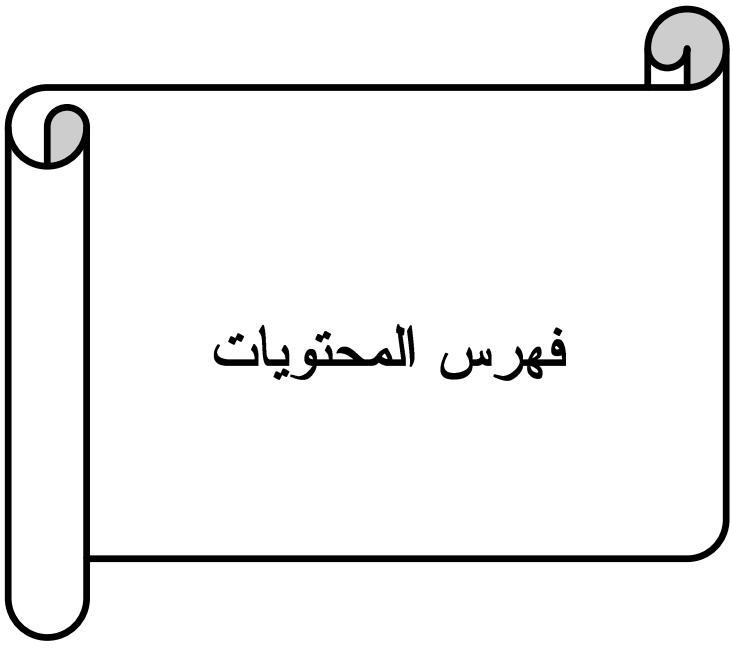
فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار العام لمنطقة الاوارس	04
تمهيد	06
المبحث الأول: الخصائص الجغرافية لمنطقة الأوراس	07
المبحث الثاني: الخصائص البشرية للمنطقة الاوراس	11
المبحث الثاني: الاستيلاء على منطقة الأوراس وفرض سياسة استعمارية	15
الفصل الثاني: السياسة الإدارية الفرنسية في منطقة الأوراس	17
تمهيد	19
المبحث الأول: التنظيمات الإدارية أثناء فترة الحكم العسكري	21
المبحث الثاني: إعادة تنظيم الأوراس إداريا خلال فترة الحكم المدني	24
المبحث الثالث: التنظيم الإداري للبلديات المختلطة في منطقة الأوراس	31
الفصل الثالث: السياسة الاقتصادية الفرنسية في منطقة الأوراس	36
تمهيد	38
المبحث الأول: السياسة الزراعية الفرنسية في منطقة الأوراس	39
المبحث الثاني: السياسة الصناعية الفرنسية في منطقة الأوراس	43
المبحث الثالث: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة	46
المبحث الرابع: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية على المنطقة	50
خاتمة	51
الملاحق	55

قائمة المصادر والمراجع	60
الملخص	67

الملخص:

اتبعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في منطقة الأوراس التي تعتبر من أهم المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة بالشمال الإفريقي رغم صعوبة تضاريسها إلا أنها تتميز بإمكانيات طبيعية التي ساعدت على استقرار السكان تنظيم إداري محكمة ويهدف هذا التنظيم بالدرجة الأولى إلـــى خدمـــة المصـــالح الاستعمارية وبواسطته تتحقق كل المصالح المتمثلة في ربط إدارتها المتواجدة في فرنسا والجزائـــر مـــع مراعاة بعض الفوارق والخصوصية التي تتميز بها المنطقة ولقد استعانت بالقياد وتكوين الفرنسيين بمسايرة العملية التنظيمية ، كما أن التنظيم الإداري للبلديات المختلطة حقق هيمنة وتحكما وأكثر من أي وقت مضى إذ أسست مراكز استيطانية في بداية. الأمر ومع مرور الوقت يرقى المركز الاستيطاني إلى بلدية مختلطة أكثر شساعة من ناحية المساحة على حساب الأهالي أما في الجانب الاقتصادي فقد انتهج المستعمر الفرنسي سياسة زراعية صناعية اعتمدت من خلالها على تنمية المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية التي تفتقر لها فرنسا كما حصرت إنتاج الجزائر المستعمرة لصالح السوق الفرنسية وأصدرت قوانين زاجرة في حق السكان حرمتهم من كسب قوتهم فأصبح المستوطنون قوة اقتصادية تتحكم في اقتصاد المستعمرة فانعكست هذه السياسة على الجزائريون.

Summary:

The French colonial administration in the Auras region, regarded as one of the most important areas with high population densities in North Africa, is characterized by natural possibilities that have helped stabilize the population. This organization aims primarily to serve colonial interests through the realization of all interests in linking its administration in France and Algeria, taking into account some of the differences and specificities of the region.

And the administrative organization of mixed municipalities has achieved more dominance and control than ever before, establishing settlement centers at the beginning. Over time, the settlement center amounted to a mixed and clearer municipality, at the expense of the population. On the economic side, the French colony pursued an industrial agricultural policy through which it relied on the development of agricultural crops and industrial products lacking in France.

It also restricted Algeria's production to the French market. They were deprived of their livelihood. Settlers became an economic force in control of the colony's economy. This policy reflected the punishments of displacement, poverty, and famine.